ضغطت رئيسة البعثة الأممية في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز على أعضاء اللجنة الاستشارية بملتقى الحوار السياسي الليبي، من أجل تسريع توافقهم، فيما كان التناغم يسود بين روسيا والسعودية وتركيا بشأن وقف إطلاق النار وضرورة التوصل الى سلام في ليبيا

دعم متزايد للحل السياسي الليبي

تأييد روسي وتركي وسعودي لوقف النار... والأمم المتحدة تضغط لتسريع توافق «اللجنة الاستشارية»

ويليامز: ترف الوقت ليس ممكنا بعد الآن (فتحي بلعيد/فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كانت فيه اجتماعات اللجنة الاستشارية بملتقى الحوار السياسي الليبي تتواصل، في جنيف السويسرية، وسط تطلعات أممية ودولية لنجاحها في التوافق على إنتاج سلطة تنفيذية جديدة وموحدة، فقد تلقت محاولات التوصل إلى سلام في ليبيا دعماً من السعودية وروسيا وتركيا، فيما أعلنت إيطاليا تعيين مبعوث خاص إلى ليبيا.

وفي ما يشبه التناغم الثلاثي، أعلنت الرياض وموسكو وأنقرة، أمس الخميس، دعمها للتوصل إلى سلام في ليبيا. وقال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو، الخميس، إن «المملكة تدعم الاستقرار والحل السلمي في ليبيا»، مضيفاً أن «السعودية تؤكد أن الحل في ليبيا لن يكون سوى ليبياً، وندعم وقف إطلاق النار في هذا البلد». من جهته، أكد لافروف، تمسك بلاده بعملية السلام في ليبيا، داعياً إلى عدم استبعاد أحد منها. وقال إن «روسيا تؤيد عملية سلام شاملة في ليبيا بمشاركة جميع الأطراف».

وفي أنقرة، أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو أن بلاده عازمة على الاستمرار في إبقاء نافذة الفرص مفتوحة من أجل حل سياسي قابل للتطبيق وشامل ودائم وسلمي في ليبيا. وقال، في مقابلة لمجلة الصحافة العالمية التابعة لـ«مجلس الصحافة العالمي»، ومقره مدينة إسطنبول، ونشرتها وكالة «الأناضول» أمس الخميس، إن تركيا تدعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا. واعتبر أن النتائج الأولية لمنتدى الحوار السياسي الليبي جاءت إيجابية، مرحباً بقرار الأطراف إجراء انتخابات في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

وأكد جاووش أوغلو أن «نجاح المنتدى يعتمد على مستوى التوافق بين أعضائه ومواءمة مواقف جميع الشركاء»، مشدداً على «ضرورة حماية وقف إطلاق النار في ليبيا، وأن تركيا رفضت منذ البداية مساعي فرض الحل العسكري للصراع القائم». وقال: «لا حل عسكرياً للأزمة، ولولا ضمان تركيا التوازن لكانت ليبيا انجرت إلى الفوضى من خلال عرقلة العملية السياسية لفترة طويلة». وأكد أن تركيا ستواصل دعمها للحوار الداخلي في ليبيا، وستستمر «في إبقاء نافذة الفرص مفتوحة من أجل حل سياسي قابل للتطبيق وشامل ودائم وسلمي».

وفي إطار زيادة تدخل روما في الأزمة الليبية، أعلنت وزارة الخارجية الإيطالية، أمس الخميس، تعيين السفير باسكوالي فيرارا مبعوثاً خاصاً إلى ليبيا. وسيقوم فيرارا، بحسب الخارجية، بتطوير الاتصالات مع الأعيان المحليين والدوليين الأساسيين الأكثر نشاطاً في ليبيا، كما سيعكف على تعزيز التفكير الاستراتيجي، في إيطاليا ومع الخبراء الدوليين حول آفاق الاستقرار في ليبيا. وشغل فيرارا منصب سفير إيطاليا لدى الجزائر حتى نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. كما شغل مناصب في أثينا وبروكسل وواشنطن، وكان رئيس وحدة التحليل في وزارة الخارجية الإيطالية.

وفيما لا يزال منصب رئيس البعثة الأممية في ليبيا شاغراً، منذ استقالة المبعوث السابق غسان سلامة في مارس/ آذار الماضي واعتذار نيكولاي ملادينوف عن تولي المنصب نهاية الشهر الماضي، ذكرت تقارير إعلامية أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، يخطط لترشيح المنسق الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيش، لشغل المنصب الأممي في ليبيا، لكن الأمم المتحدة لم تؤكد ذلك حتى الآن.

في هذا الوقت، عقدت اللجنة الاستشارية بملتقى الحوار السياسي الليبي، اجتماعاً أمس لليوم الثاني على التوالي، في جنيف، وسط تطلعات أممية ودولية لنجاحها في التوافق على إنتاج سلطة تنفيذية جديدة وموحدة، في الوقت الذي لا يزال الغموض يلف تحركات قادة ليبيا في الداخل والخارج. وعبرت رئيسة البعثة الأممية في ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، عن أملها بأن تشهد ليبيا تحولات إيجابية تليي طموحات كافة مكونات الشعب الليبي. وأكدت أن جلسات ملتقى الحوار الماضية في تونس، أنجزت خريطة طريق للحل الشامل وشروط وصلاحيات السلطة التنفيذية، والأهم إقرار موعد للانتخابات. وفيما شددت ويليامز على أهمية هذه النتائج، فقد لفتت، خلال كلمتها في افتتاح جلسة اللجنة الاستشارية، أول من أمس، والتي نشرتها الصفحة الرسمية للبعثة، إلى أن جلسات الملتقى منذ اجتماعات تونس «لم تشهد أي تقدم حول آلية اختيار السلطة التنفيذية الموحدة».

وحول أعمال الاجتماع الحالي للجنة الاستشارية، قالت: «لا يمكننا النقاش والدخول في عملية مفتوحة مستمرة من دون إطار زمني، لأن ترف الوقت ليس ممكناً بعد الآن، ولهذا ارتأينا أن يكون لقاء اللجنة بشكل شخصي ومباشر لإعطاء الفرصة لما يوفره اللقاء المباشر من تشجيع للتوافق وتقديم التنازلات والتطمينات». ونفت أن يكون لتشهد أي دور في ترشيح الأسماء لتولي المناصب القيادية في السلطة الجديدة.

وفيما عبرت السفارة الأميركية عن تخوفها من تضييع اللجنة الاستشارية لـ«الفرصة»، التي قالت إنها «لن تدوم إلى الأبد» لتشكيل سلطة موحدة مؤقتة «يمكن أن تمهد الطريق للانتخابات الوطنية»، تمنت سفارات ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبعثة الاتحاد الأوروبي، في بيانات منفصلة خلال الساعات الماضية، النجاح لأعمال اللجنة، معبرة عن دعم دولها الكامل لجهود الأمم المتحدة في ليبيا.

وبدأ اجتماع اللجنة الاستشارية، المؤلفة من 18 عضواً من أعضاء ملتقى الحوار السياسي الذين يمثلون تنوعاً جغرافياً وسياسياً واسعاً ويوحققون تمثيلاً للمرأة والشباب والمكونات الثقافية، في قصر الأمم المتحدة في جنيف، أمس الأول الأربعاء، في ظل تكتم كبير على مجريات المداولات بين أعضائها لـ«مناقشة القضايا العالقة ذات الصلة، باختيار السلطة التنفيذية الموحدة، وتقديم توصيات ملموسة وعملية لتقرر بشأنها الجلسة العامة للملتقى»، بحسب بيان سابق للبعثة.

وفيما أبدت ويليامز، في افتتاح اجتماع اللجنة الاستشارية، تشدداً على ضرورة حسم اللجنة لأعمالها في «إطار زمني» محدد «لأن ترف الوقت ليس ممكناً بعد الآن»، لتجاوز المختنقات التي مر بسار أعمال ملتقى الحوار عبرها، يبدو أن قادة ليبيا يتجهون في مسارات أخرى بلف الغموض حقيقة أهدافها، فيما يعتقد مراقبون أنها اتجاهات إما للبحث عن دعم دولي أو سعياً لفرض نفوذهم على الأرض.

تواضع الدور الأفريقي

وصف رئيس مجلس النواب في طرابلس حمودة سيالة، خلال الملتقى الليبي - الافريقي، امس الخميس، «الدور الافريقي في الأزمة الليبية بالمتواضع، رغم الاتصال المباشر والتأثر الافريقي العميق بالحالة الليبية، الامر الذي سمح لبعض الاطراف بان تستغل هذا الفراغ بتدخلات سلبية، لا تنعكس ايجابا على ليبيا ولا على القارة الافريقية». وشدد سيالة، بحسب وكالة الانباء الليبية، على ان «الدور الافريقي تستدعيه الضرورة والجغرافيا والجوار، ونطمح ونتطلع الى ان يكون رئيسيا واكثر فعالية في الحالة الليبية، واننا نثق في حياده وموضوعيته».

للحديث تتمة...

قلف أوروبي

ناصر السهلي

خلال الأعوام الماضية كانت أجهزة أمن أوروبية تضطر إلى تغيير استراتيجية تتبع مصادر الإرهاب الداخلي. ومنذ اقتحام الكونغرس، يمكن لمتتبع السجالات الأوروبية ملاحظة حالة قلق أمني وسياسي من انعكاسات المشهد الأميركي عليهم. صحيح أن السلاح ليس مشرعاً في دول القارة، كما في الحالة الأميركية، لكن الوصول إليه، وتخزينه والتدرب عليه، لم يعد من الأسرار. وتستعر بين فترة وأخرى نقاشات برلمانية متطرفة عن «السماح بالتسلح للدفاع عن النفس»، بحجة «الإرهاب الإسلامي». في أكثر من مناسبة كشفت الاستخبارات الألمانية عن انتشار تعاطف بين شرطتها، وبعض جنودها، مع الحركة النازية. كما أن الحالتين الفرنسية والإيطالية، لناحية تطبيع التعصب القومي، وتسرب السلاح لجماعات متطرفة، ليستا بمعزل عن مساعي «جبهة مقاومة الشمال» النازية في إسكندينافيا للتوسع بين الشباب، ولشرعنة استخدام العنف ضد معادي الفاشية وغيرهم.

ثمة قاسم مشترك في تدرج خطاب العنف الأوروبي، من سياسي-إعلامي إلى ما يشبه التعاطف بين جماعتها ومثيلاتها الأميركية، بل وحتى الروسية والشرقية. المسألة هنا ليست مسألة «ذئاب منفردة»، بل جماعات منتظمة، بحسب تقارير أمنية، ولديها ما يكفي من ديناميكيات التحرك والإقناع بحجة «الخطر على مستقبل البيض».

التحذير من تشابه «مانيفستو» الإرهاب الأبيض، من أوسلو إلى نيوزيلندا، يثير، بعد اقتحام الكونغرس، ذعر الأجهزة الأمنية الأوروبية، والمعسكر السياسي التقليدي في القارة. هذا «المانيفستو»، وبعيداً عن انتهازية الشعبويين في «غزو» المهاجرين والمسلمين، يلتقي في بعض جوانبه على معاداة صريحة للطبقة والمؤسسات السياسية التقليدية، لعوامل متداخلة ومختلفة. وللمفارقة يلتقون على اعتبارها «ثورة» عليها. وعليه، فإن الأعين الأمنية متمعنة بالشمد الأميركي، تراقب بجدية ساحاتها الداخلية. ومن الواضح أن آمال معسكري يسار ويمين الوسط تذهب نحو اعتبار يوم 6 يناير درساً، تحت مطرقة الكونغرس الأميركي، بما يُفقد معسكر التطرف العنفي الأوروبي بريقه، الذي راكمه خلال سنوات حكم الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب. وإن كان لا ضمانة. لخصوصية وعمق أزمات بعض دول الاتحاد الأوروبي.

وبين الأمرين، يُبقي الأوروبيون على أملهم في غلبة مؤسساتهم ودساتيرهم. للوقاية من العودة إلى مشهد صعود «القمصان الباكنة» في أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي.

تباين بشأن عملية «صيد الأفاعي»

النمروش يطالب باشاغا بالتنسيق المسبق

طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشف إعلان وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا، أخيراً، عن إطلاق وزارة الداخلية عملية أطلق عليها اسم «صيد الأفاعي» عن الصراع الخفي بين الداخلية ووزارة الدفاع في طرابلس.

يأتي هذا في الوقت الذي يشهد فيه الميدان في نقاط التماس، في سرت والجفرة وسط البلاد، جموداً وركوداً في انتظار وصول بعثة مراقبة دولية، طلبت الأمم المتحدة من أجلها بشكل رسمي من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ترشيح خبراء من جانبهم لعضوية اللجنة التي ستراقب تنفيذ وقف إطلاق النار في هذه المناطق.

وكرر وزير الدفاع في حكومة الوفاق صلاح الدين النمروش، تحفظه على العملية الأمنية التي يعتزم باشاغا إطلاقها بهدف ملاحقة مهربي الوقود والبشر والسلحين الخارجين على القانون. وقال النمروش، في تصريح لتلفزيون محلي، ليل أمس الأول، إن وزارته «لم يكن لديها علم مسبق بعملية صيد الأفاعي التي أطلقتها وزارة الداخلية أخيراً»، لكنه رحب بالتعاون مع وزارة الداخلية، شرط التنسيق المسبق معها لـ«تحقق العملية أهدافها بالشكل المطلوب».

وأشار النمروش، خلال تصريحاته، إلى أن وزارته ستعمل على اختيار قادة المجموعات المسلحة لتخريجهم كضباط، في رد ضمني على تصنيف بعض قادة المجموعات المسلحة بـ«الخارجين على القانون».

وتعكس تصريحات باشاغا والنمروش، صراعاً خفياً يجري في كواليس طرابلس، إذ يظهر رئيس الأركان العامة اللواء محمد الحداد إلى جانب النمروش في غالبية زياراته وتحركاته، فيما يظهر آمر المنطقة العسكرية الغربية اللواء أسامة الجويلي، المتحدر من الزنتان، أقصى غرب البلاد، إلى جانب باشاغا.

وكان باشاغا أعلن، الجمعة الماضي، أن وزارته تخطط لإطلاق عملية أمنية في غرب البلاد بهدف القضاء على المسلحين ومهربي البشر. وأعرب باشاغا، في تصريح لوكالة «أسوشييتد برس»، عن عزمه على معالجة مشكلة المسلحين، من خلال تحديد المجموعات المسلحة التي يجب نزع سلاحها وتسريح أفرادها والأخرى التي يمكن استيعابها في الأجهزة الأمنية. وأشار إلى تحالف بعض آمراء المجموعات المسلحة مع مسؤولين في طرابلس للسيطرة على مؤسسات الدولة. وفي تصريحات صحافية أخرى، الأحد الماضي، سمى الوزير العملية بـ«صيد الأفاعي»، من دون أن يحدد الأطراف التي يعنيها. وكانت مصادر ليبية مقربة من الحكومة في طرابلس كشفت لـ«العربي الجديد» عن رعاية أميركية للخطة الأمنية الموسعة ووقوفها وراء الدفع بها.

جمود في سرت وانتظار البعثة الأممية

أنس العبدة لـ«العربي الجديد»: الفريق الأممي مهتم بإرضاء النظام

بعد نحو عشر سنوات على بداية الصراع السوري، لم تحقق العملية السياسية أي تقدّم يُذكر، وهو ما يتحدث عنه رئيس هيئة التفاوض انس العبدة لـ«العربي الجديد»

صبحي فرنجية

تعاني العملية السياسية السورية من مجموعة عراقيل تعيق تقدّمها، في مقدمتها مماطلة النظام واستغلال عامل الوقت في إفراغ العملية من مضمونها، بدعم من روسيا التي تحاول حرف مسار العملية من مظلة الأمم المتحدة إلى مظلة سوتشي، في الوقت الذي تبدو فيه المعارضة أضعف من الدفع إلى تقدّم وحدها، خصوصاً مع تراجع الحماسة الدولية حيال الملف السوري. فضلاً عن شكوك باتت تعتري هيئة التفاوض السورية بجدية وحيادية الفريق الأممي في مهمته. ويرى رئيس هيئة التفاوض السورية أنس العبدة، في حوار مع «العربي الجديد»، أن فريق الأمم المتحدة الخاص بسورية يتغاضى عن ذكر مسار أساسي في العملية السياسية وهو الانتقال السياسي، معتبراً أن هذا يجعل الدور الأممي في سورية ملتبساً، لافتاً إلى أن «الجولة المقبلة من اللجنة الدستورية ستكون محورية وستحدد طريقة تعاملنا مع هذا المسار».

وبعد 10 سنوات من عمر الثورة السورية وأكثر من عام على بدء اجتماعات اللجنة الدستورية، يعرب العبدة عن أسفه «لأنه لم يكن لهذه العملية السياسية حتى الآن أي تأثير عملي واقعي يشعر به السوريون»، ما يعكس حالة تضاؤل الأمل في صفوف المعارضة.

أما عن القرار الأممي 2254 بعد خمس سنوات على إصداره، فيقول العبدة إنه «حتى الآن لم يتم تنفيذ أي بند من القرار، سواء البنود غير التفاوضية كملف المعتقلين، ووقف إطلاق النار، أو في ما يتعلق بالملف التفاوضي بما فيه المسارات الأربعة (الحكم الانتقالي، الدستور، الحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب، والانتخابات)، ولم نجد حتى اللحظة أي إنجاز عملي منذ بداية العملية السياسية». ويطالب العبدة «الأمم المتحدة بأن تعيد النظر وتراجع ما تم العمل به، وطريقة العمل الحالية، لأن النتائج لم تصل إلى الحد الأدنى المطلوب لإنهاء معاناة الشعب السوري»، مضيفاً: «ما يثير الاهتمام أن السوريين وعدداً من الدول بلا حظوا أن الأمم المتحدة تتغاضى عن ذكر مسار أساسي في العملية السياسية، وهو الحكم الانتقالي»، معتبراً أن هذا التغاضي «انزلاق خطير من قبل الأمم المتحدة من نواح عدة، أولاً في فهم جذر العملية السياسية، وثانياً في فهم القرار 2254، وثالثاً في فهم ما يريده الشعب السوري وما ضحى من أجله». ويدعو «فريق الأمم المتحدة لمراجعة أدائه في الملف السوري»، مضيفاً «في حال قرر الاستمرار بالعمل بالطريقة ذاتها فلن يتم تحقيق أي إنجاز في المسار السياسي، بمعنى أنه لن تكون هناك نتائج تذكر»، متابعاً: «هذا الأمر غير صحيح وغير صحي، ولا يمكن للسوريين الانتظار طويلاً. المطلوب العمل الجاد على إيجاد صيغ عملية من أجل تنفيذ القرار 2254».

وتذهب كثير من أطراف المعارضة إلى القول إن روسيا لا تريد للعملية السياسية أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة، بل تريد نقلها إلى منصة سوتشي، فهي تعُدّ اللجنة الدستورية أحد مخرجات مؤتمر سوتشي، وترى أن الأمم المتحدة خطفت من يديها هذا الملف. في هذا السياق، يرى العبدة أن «روسيا وإيران والنظام لديهم فهم للقرار 2254 مخالف تماماً لفهم السوريين والمجتمع الدولي، فهم يرون أن القرار عبارة عن حوار سوري - سوري وتحت مظلة النظام، وأنه عبارة عن مجموعة من الإصلاحات البسيطة، أما نحن فنرى القرار على أنه خريطة طريق نحو الانتقال السياسي، وهذا هو هدف العملية السياسية في سورية، وأن السوريين لن يقبلوا بغير ذلك».

وعلى الرغم من أن مسار اللجنة الدستورية يتم تحت مظلة الأمم المتحدة وبرعايتها، إلا أن النظام وروسيا لم يدّخرا جهداً لتحويل اجتماعات اللجنة الدستورية إلى ما يُشبه المنتدى السياسي، الذي يبحث مواضيع لا صلة لها في تفويض اللجنة ومهامها، وهذا ما أثار غضب كثير من السوريين المعارضين، وأدى لصدور بيانات كثيرة تُدين مشاركة وفد المعارضة في اجتماعات اللجنة التي لم تُحقق شيئاً خلال عمرها الذي تجاوز العام، كما أن كثيراً من الانتقادات طاولت قبول المعارضة البدء بالمسار الدستوري قبل بحث ملف الحكم الانتقالي. حول هذا الأمر، يؤكد رئيس هيئة التفاوض أنه «مسار من مسارات عدة في العملية السياسية، هدفها في النهاية تحقيق الانتقال السياسي، ولا يمكن الاعتماد على هذا المسار وحده، بل يجب العمل على سلة الحكم الانتقالي بالتوازي معه لأنها عصب العملية السياسية»، مضيفاً: «يمكنني القول إن اللجنة الدستورية حتى اللحظة لم تخرج بأي منجز حقيقي، وإنما كانت عبارة عن أربعة اجتماعات عامة تجري فيها نقاشات عامة وليست في سياق مهمّة اللجنة الدستورية، هذا من ناحية وفد النظام، أما وفدنا فقد بذل كل الجهد من أجل بحث السياقات الدستورية».

ويكشف العبدة أن فريق الأمم المتحدة «بات مهتماً أكثر بإرضاء النظام، لدرجة أن هذا الوفد يضع أولويته في حضور النظام، وذلك على حساب النقاشات والالتزام بورقة القواعد الإجرائية، لهذا السبب لم نرَ أي نتيجة تُذكر خلال الاجتماعات الأربعة الماضية»، متابعاً: «الاجتماع المقبل في 25 الشهر الحالي هو الاجتماع الأول الذي سيبحث المضامين الدستورية، إذ إنه سيبحث المبادئ الأساسية في الدستور، وسننظر إلى نتائج الجولة المقبلة ويمكن بعدها أن نقيّم إذا كان هناك أمل من هذه اللجنة».

ويعتبر أنه «إذا استمر النظام في طريقته الحالية العبثية في تفادي الحديث عن القضايا الدستورية، فإننا سنراجع وبشكل جدي إمكانية الاستمرار في هذا المسار»، مطالباً الأمم المتحدة بأن «يكون هناك التزام كامل بالقواعد الإجرائية، وأن تكون هناك أجندة واضحة وجدول زمني واضح، لأنه لو تُرك الأمر لوفد النظام فإن عمل اللجنة الدستورية سيستمر سنوات من دون تحقيق أي تقدّم»، مضيفاً: «الكرة اليوم في ملعب النظام وحلفائه، وإذا قرروا الاستمرار في عملية التعطيل، فإن اللجنة الدستورية ومستقبلها سيكونان في مهب الريح».

ويقول العبدة إن ملف المعتقلين في سجون النظام له مقام الأولوية في جهود هيئة التفاوض، موضحاً أنه «لدينا لجنة متخصصة تعمل على هذا الموضوع بكل الجهد الممكن، وقدّمت اللجنة كل ما لديها بالتعاون مع عدد من المنظمات الحقوقية والإنسانية السورية، وبالتعاون مع الفريق الأممي، لكن بصراحة حتى الآن لم يتم تحقيق إنجاز حقيقي»، مستدركاً أنه «حتى الآن لم نسمع ولم نرَ خطوات جدية من قبل الأمم المتحدة في ما يخص هذا الملف، كما لم نسمع من فريق الأمم المتحدة حتى اللحظة عن الطرف أو الجهة التي تُعرقل تحقيق التقدم في الملف». ويؤكد على ضرورة «أن تكون الأمم المتحدة أكثر وضوحاً في هذا الملف، فالنظام اختار عدم التعاون، ولا نرى من الفريق الأممي إلا لغة دبلوماسية تحاول تغطية المشكلة»، مضيفاً أن «الأمم المتحدة مطالبة بإبلاغ السوريين والمجتمع الدولي أين وصلت في هذا الملف، وأين تتوجه الجهود الخاصة بفريقها الأممي. نحن قدّمنا كل المعلومات المطلوبة، ولا نجد الضغط الكافي على النظام وحلفائه».

لم يكن للعملية السياسية حتى الآن أي تأثير عملي واقعي

اللجنة الدستورية حتى اللحظة لم تخرج بأي منجز حقيقي

نتائج تحقيقات هجوم عدن الحكومة تجدد اتهام الحوثيين

عدن ـ **العربي الجديد**

جددت الحكومة اليمنية، أمس الخميس، اتهام الحوثيين بالوقوف وراء الهجوم على مطار عدن الدولي، بالتزامن مع وصول طائرة الحكومة اليمنية الجديدة من السعودية في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وقال وزير الداخلية اليمني، إبراهيم حيدان، في مؤتمر صحافي في عدن خصصه للإعلان عن نتائج التحقيقات، إنّ الهجوم نفذ بثلاثة صواريخ أرض-أرض متوسطة المدى، تم إطلاقها من مسافة تبعد أكثر من 100 كيلومتر باستخدام نظام ملاحي يعتمد تقنيات دقيقة موجهة عبر نظام «جي بي أس» الخاص بتحديد المواقع.

وأوضح أن «هذا النظام لا تملكه في اليمن سوى مليشيات الحوثيين من خلال خبراء لبنانيين وإيرانيين». وأضاف: «ثبت بالأدلة القطعية أن العمل كان يستهدف القتل المتعمد لكافة طاقم الحكومة، والمستقبلين والمدنيين المتواجدين في المطار». مع العلم أن جماعة الحوثيين نفت، في وقت سابق، مسؤوليتها عن الهجوم، واتهمت بدورها التحالف العربي بالمسؤولية عنه.

وأسفر الهجوم على مطار عدن، عن 28 قتيلاً وأكثر من 100 جريح، في حادث قوبل بإدانات دولية وإقليمية واسعة.

في السياق، أبلغ وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، أمس الخميس، عبر تقنية الاتصال المرئي، السفير الروسي لدى بلاده، فلاديمير ديدوشكين، أن نتائج التحقيقات التي توصلت إليها اللجنة المكلفة بالتحقيق، أثبتت بشكل قاطع أن جماعة الحوثيين هي من نفذت الهجوم. وقال الوزير اليمني إنّ «ذلك الفعل الإرهابي يستدعي اتخاذ موقف جاد وحازم من قبل مجلس الأمن وإدانة اللجنة وتحميلهم تبعات ما ترتب على ذلك الاستهداف الجبان». في هذه الأثناء، تتوالى المطالبات للولايات المتحدة بالتراجع عن موقفها الذي أعلن عنه وزير الخارجية مايك بومبيو، والقاضي بتصنيف جماعة الحوثيين كمنظمة إرهابية، خوفاً من تداعيات الخطوة على المدنيين في اليمن الذين يعانون من أوضاع إنسانية صعبة.

وحثّ منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، على التراجع عن قرارها، محذراً من أن التصنيف سيؤدي على الأرجح إلى «مجاعة واسعة النطاق على نطاق لم نشهده من قبل لما يقرب من 40 عاماً». وقال لوكوك إن البيانات تظهر أن 16 مليوناً من سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليوناً سيعانون من الجوع هذا العام. ولفت إلى أن «هناك مجاعة صغيرة». وحذر من وجود «5 ملايين آخرين هم فقط وراءهم بخطوة واحدة». وشدد لوكوك على أن كل قرار يتم اتخاذه الآن يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار. ولفت إلى أن التصنيف الأميركي لجماعة الحوثيين أدى إلى تراجع الشركات عن التعامل مع اليمنيين. وحذر من أن المجاعة لن تمنعها التراخيص التي قالت الولايات المتحدة إنها ستقدمها حتى تستمر بعض المساعدات الإنسانية والواردات في الوصول إلى اليمن.

وقال إن المورّدين والمصرفيين وشركات الشحن وشركات التأمين العالمية للشركات اليمنية «يتجنبون المخاطر بشدة»، وبعضهم يتصلون الآن بشركائهم اليمنيين قائلين «إنهم يخططون الآن للابتعاد تماماً عن اليمن». ولفت إلى وجود بعض الأمل في أن يتمكنوا من الاستمرار، ولكن إذا استطاعوا «فإن أفضل تقدير لديهم هو أن التكاليف يمكن أن ترتفع بنسبة 400 في المائة»، مما سيجعل الأمر مكلفاً للغاية بالنسبة للعديد من المستوردين للقيام بأعمال تجارية ومكلفة للغاية على اليمنيين لشراء الطعام.

من جهتها، عبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس الخميس، عن مخاوفها من تداعيات التصنيف الأميركي. وقال مدير العمليات باللجنة الدولية للصليب الأحمر، دومينيك شتيلهارت، إن اللجنة تحث الدول التي تفرض مثل هذه الإجراءات على النظر في «الاستثناءات الإنسانية» للتخفيف من أي تأثير سلبي على السكان وعلى المساعدات المحايدة.

اسفر الهجوم عن 28 قتيلا واكثر من 100 جريح (صالح العبيدي/فرانس برس)

إلى أن جلسات الملتقى منذ اجتماعات تونس «لم تشهد أي تقدم حول آلية اختيار السلطة التنفيذية الموحدة».

وحول أعمال الاجتماع الحالي للجنة الاستشارية، قالت: «لا يمكننا النقاش والدخول في عملية مفتوحة مستمرة من دون إطار زمني، لأن ترف الوقت ليس ممكناً بعد الآن، ولهذا ارتأينا أن يكون لقاء اللجنة بشكل شخصي ومباشر لإعطاء الفرصة لما يوفره اللقاء المباشر من تشجيع للتوافق وتقديم التنازلات والتطمينات». ونفت أن يكون لتشهد أي دور في ترشيح الأسماء لتولي المناصب القيادية في السلطة الجديدة.

وفيما عبرت السفارة الأميركية عن تخوفها من تضييع اللجنة الاستشارية لـ«الفرصة»، التي قالت إنها «لن تدوم إلى الأبد» لتشكيل سلطة موحدة مؤقتة «يمكن أن تمهد الطريق للانتخابات الوطنية»، تمنت سفارات ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبعثة الاتحاد الأوروبي، في بيانات منفصلة خلال الساعات الماضية، النجاح لأعمال اللجنة، معبرة عن دعم دولها الكامل لجهود الأمم المتحدة في ليبيا.

وبدأ اجتماع اللجنة الاستشارية، المؤلفة من 18 عضواً من أعضاء ملتقى الحوار السياسي الذين يمثلون تنوعاً جغرافياً وسياسياً واسعاً ويوحققون تمثيلاً للمرأة والشباب والمكونات الثقافية، في قصر الأمم المتحدة في جنيف، أمس الأول الأربعاء، في ظل تكتم كبير على مجريات المداولات بين أعضائها لـ«مناقشة القضايا العالقة ذات الصلة، باختيار السلطة التنفيذية الموحدة، وتقديم توصيات ملموسة وعملية لتقرر بشأنها الجلسة العامة للملتقى»، بحسب بيان سابق للبعثة.

وفيما أبدت ويليامز، في افتتاح اجتماع اللجنة الاستشارية، تشدداً على ضرورة حسم اللجنة لأعمالها في «إطار زمني» محدد «لأن ترف الوقت ليس ممكناً بعد الآن»، لتجاوز المختنقات التي مر بسار أعمال ملتقى الحوار عبرها، يبدو أن قادة ليبيا يتجهون في مسارات أخرى بلف الغموض حقيقة أهدافها، فيما يعتقد مراقبون أنها اتجاهات إما للبحث عن دعم دولي أو سعياً لفرض نفوذهم على الأرض.

شرق غرب

بن فرحان يحذر من التدخلات الإيرانية

حذر وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، أمس الخميس، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو، من التدخلات الإيرانية بالمنطقة. وأوضح أن المباحثات تطرقت إلى «أمن الخليج، وشرحت للجانب الروسي أهمية التصدي للتدخلات الإيرانية في المنطقة»، مشيراً إلى أنه ينبغي تكاتف الجهود لمنع تلك النشاطات المزعزعة للأمن والاستقرار».
(الأناضول)

السودان: دعوات لإغلاق مقار «الدعم السريع»

نظم العشرات من السودانيين وقفة احتجاجية في العاصمة الخرطوم، أمس الخميس، للمطالبة بإغلاق مقار قوات الدعم السريع، ومنع القتل خارج نطاق القانون، بعد انتهاء مهلة منحها «تجمع المهنيين السودانيين» على خلفية واقعة قتل الناشط بهاء الدين نوري في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إثر اعتقاله من قبل قوات الدعم السريع. ورفع المحتجون لافتات كتب عليها: «لا للقتل خارج القانون»، «إغلاق معتقلات الجنجويد (الدعم السريع)»، «لا للإخفاء القسري».
(الأناضول)

سورية: استهداف وجهاء عشائر دير الزور

نجا أحد وجهاء العشائر في دير الزور، شرق سورية، من محاولة اغتيال، أمس الخميس. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن عناد حسين المفضي، أحد وجهاء عشيرة البوفريج، نجا جراء استهدافه بالرصاص من جانب مجهولين في قرية أبو النيتل، شمال دير الزور. وجاء ذلك بعد ساعات من مقتل الشيخ حسين شيخ الجميل، أحد وجهاء عشيرة البكير، أمس، برصاص مجهولين أيضاً.
(العربي الجديد)

العثماني: افتتاح القنصليات بالصحراء يغير وجه النزاع

اعتبر رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني (الصورة)، أمس الخميس، أن «افتتاح 19 قنصلية بمدينتي العيون والداخلة (في الصحراء)، سيغير وجه النزاع المفتعل في الأقاليم الجنوبية». وقال العثماني، في افتتاح اجتماع مجلس الحكومة الذي ترأسه من مدينة الداخلة (ثاني كبريات مدن الصحراء)، بتقنية التواصل عن بعد، إن الانتصارات الدبلوماسية والدبلوماسية الموازية والاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة «تمثلان رداً عملياً قوياً على دعوات التشكيك والتبخيس لجهود بلادنا ومكاسبها».
(العربي الجديد)

إيطاليا: توقعات بانتخابات مبكرة في يونيو

توقعت مصادر في الحزب الديمقراطي الإيطالي، الكيان السياسي الأكبر من حيث التمثيل البرلماني في الائتلاف الحاكم بعد حركة خمس نجوم، إجراء انتخابات مبكرة في شهر يونيو/ حزيران المقبل، وفقاً لما أفادت به وكالة الأنباء الإيطالية (آكي). وجاء ذلك بعد استقالة وزيرة الزراعة تيريزا بيلانوفا ووزيرة العائلة إيليانا بونيتي، اللتين تمثلان حزب «إيطاليا حية» بزعامة رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي من حكومة جوزيبي كونتي.
(العربي الجديد)

الحدث

الجدل يتواصل بين المركز والجهات... وسيدي بوزيد تشكو من الإهمال

احتفالان للثورة التونسية

على الرغم من مرور 10 سنوات على الثورة التونسية، فإن الجدل لا يزال يتواصل بين المركز والجهات حول التاريخ الرئيسي لبدايتها: هل هو اليوم الذي احرق فيه محمد البوعزيزي نفسه، ام تاريخ فرار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. الا ان القضية التي لم يختلف عليها احد، هي ان سيدي بوزيد تشكو التهميش

تونس ـ **بسمة بركات**

يحتفل التونسيون كل عام مرتين بذكرى ثورتهم. وفي حين تتشبث محافظة سيدي بوزيد بموعدها مع تاريخ إطلاق شرارة الثورة، يوم أقدم محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، وفرضته دستورياً، متمسكة بحق جهات الهامش التاريخي في تغيير تاريخ البلاد، يلتقي التونسيون عموماً للاحتفال بثمرة تلك الشرارة يوم 14 يناير/كانون الثاني 2011، تاريخ هروب الرئيس في ذلك الحين زين العابدين بن علي، والذي توفي في سبتمبر/ أيلول 2019.

وقال رئيس «مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية» أمين الغالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن هناك رمزية للتواريخ، فانطلاق الثورة كان في 17 ديسمبر 2010 وسقوط النظام كان في 14 يناير 2011، مضيفاً أن التساؤلات التي يطرحها التاريخان: هل الأهم انطلاق الثورة أم سقوط النظام؟ واوضح أن التاريخين في الحقيقة لديهما أهمية بالغة، ويجب الاحتفال بهما، معتبراً أنه على الساحة العامة والدولية فإن 14 يناير هو الذي يجب أن يُعتمد كتاريخ انطلاق المسار الديمقراطي في تونس.

ورأى المحلل السياسي والمؤرخ عبد اللطيف الحناشي أن هناك إشكالية في الحقيقة في تاريخ الثورة، لأن 17 ديسمبر هو يوم انطلاق الثورة من المناطق المهمشة والحراك في الجهات، وقد استمر إلى 14 يناير، وهو اليوم الذي يرمز إلى سقوط النظام السياسي. وأوضح الحناشي، لـ«العربي الجديد»، أن الثورات لها تاريخ، بحسب عدد انتصارها وليس بدايتها، موضحاً أن «التاريخ الرسمي هو 14 يناير، وهو الذي تبنته اغلب مؤسسات الدولة». واعتبر أنه على المستوى السياسي لا يوجد اختلاف كبير حول المسألة، فسواء كان التاريخ 14 أو 17، فإن المهم هو سقوط النظام. وحول عمر الثورة التونسية، بين الحناشي أن 10 سنوات لا تكفي لتقييمها. واعتبر أن الثورة جاءت نتيجة تضافر سياسية ونقابية وحقوقية، وهي نتاج تراكمات طرحت شعارات واضحة منذ الاستقلال، تتعلق بالعمل والتنمية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن «مختلف هذه القضايا لا يمكن أن تتحقق بسرعة، ولكن كانت هناك إنجازات على المستوى السياسي والدستوري والحريات، وهي التي ستساعد مستقبلاً». ولاحظ أنه «مضت 6 سنوات فقط على إنجاز الدستور، وقد تم تسليم السلطة بين الرئاسات بشكل سلس. فالثورة التونسية تظل فريدة من نوعها، لأنها بدأت من دون قيادة سياسية وبرنامج، ولم تعتمد على الأيديولوجيا. وتونس البلد الوحيد الذي نجح في المحافظة على ثورته رغم الإكراهات الحاصلة، وعجز النخبة السياسية، التي كانت تعيش على المناكفات السياسية، من دون إيجاد برامج وحلول لمشاكل البلد. ويجمع عدد من أهالي سيدي بوزيد على أن شرارة الثورة التونسية كانت في 17 ديسمبر 2010، تاريخ حرق البوعزيزي نفسه، معتبرين أن 14 يناير 2011، وهو يوم فرار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي من تونس، لا يمثل التاريخ الحقيقي للثورة، ورغم مرور 10 أعوام على الثورة التونسية، فإن الحراك في سيدي بوزيد لم يخمد. وقال محمد الطيب العيساوي، لـ«العربي الجديد»، إن شرارة الثورة التونسية انطلقت في 17 ديسمبر، فقد حصلت في ذلك اليوم أحداث عديدة، بدأت بحرق البوعزيزي لنفسه، ثم تطور الوضع ليشمل بقية المحافظات التي احتجت على الظلم والتهميش وصولاً إلى تاريخ 14 يناير. وأشار إلى أن الوضع في سيدي بوزيد لم يتغير رغم مرور 10 أعوام على الثورة، فالتهميش لا يزال متواصلاً والأوضاع المعيشية صعبة، وسط نسب مرتفعة من البطالة.

وأكدت منى أن 17 ديسمبر شكل يوماً فارقاً في تاريخ تونس، وكان الشرارة التي حركت الاحتجاجات في بقية المناطق المهمشة، مشيرة إلى أنه يظل تاريخ بداية الثورة. أما 14 يناير فيمثل تاريخ سقوط نظام بن علي، وكان الثورة التونسية ثوبرتان، واحدة لبداية الاحتجاج على الظلم، والثانية لنهاية حقبة تميزت بالتمييز بين الجهات. وأكد ابن عم البوعزيزي، الهادي، أن «بداية الثورة التونسية كان في 17 ديسمبر وهو التاريخ الحقيقي للثورة، أما 14 يناير فلا يمثل تاريخ الثورة، بل هو تاريخ مغادرة بن علي لتونس». وبين أن الوضع في سيدي بوزيد لم يتغير، فلا عمل ولا تنمية، مؤكداً أن الوعود كثيرة ولكن كل شيء ظل حبراً على ورق. وأوضح أنه في مسقط رأس البوعزيزي لا يوجد أبسط المرافق، مثل المستوصفات، كما أنه لا يوجد أي بوادر للتشغيل والتنمية. وبين محمد صالح التليلي، لـ«العربي الجديد»، أن «الثورة متكاملة، فتاريخ 14 ديسمبر و17 يناير يتممان بعضهما البعض، ويشتركان في انتفاضة الشعب ضد الاستبداد. الإشكال ليس في العنوان أو التاريخ بل في الفعل، وما تحقق من مكاسب بعد الثورة، فالناس الذين ثاروا ضد الظلم وطالبوا بالتشغيل والكرامة لم يحققوا بعد مطالبهم». وأشار إلى أن هذا الأمر لا ينسحب على سيدي بوزيد فقط، بل على جميع المحافظات التي لا تزال مهمشة. وأكد أن الحكومات المتعاقبة في صراع متواصل من أجل الكراسي، لكنهم لا يشعرون بمطالب الشعب. واعتبر أن ما يحصل في مجلس النواب من صراعات خير دليل على الخطأ الذي ارتكبه الشعب التونسي، وما يحصل اليوم من تعطيل هو نتيجة سوء الاختيار، فسيدي بوزيد وغيرها من المحافظات لم يقطفوا ثمار الثورة بعد.

إلى ذلك، اعتبر «الحزب الجمهوري»، في بيان بالمناسبة، أن على التونسيين «التحلي باليقظة التامة والانتباه إلى النزعات الهدّامة التي تتربص بمكاسب الثورة المتصلة بالحريات العامة والفردية وتنظيم انتخابات حرّة وضمان التداول السلمي على السلطة»، وعلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الانخراط في مبادرة الحوار الوطني التي تقدم بها الاتحاد العام التونسي للشغل لتدير سبل وقف الانهيار وإنقاذ البلد.

ومن جهتها، دعت «حركة النهضة» إلى «التفاوض والحوار وعدم تعطيل المرافق العمومية والحيوية للدولة، والمسارعة بتنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي توافقت عليها أغلب الأطراف في السنوات الماضية»، مجددة التزامها بكل المطالب الاجتماعية التي رفعتها الثورة. ودعا «حزب العمال» إلى أن «تكون الذكرى العاشرة للثورة، انطلاقة جديدة لمسار شعبي ثوري أكثر تماسكاً وتجذراً، ولمسار توحيد قوى الثورة، بخلق الأطر المرنة لائتلافها ونضالها المشترك من أجل تغيير واقع بلادنا تغييرا جذريا لصالح الطبقات والفئات الكادحة والشعبية».

> الثورة التونسية فريدة لأنها بدأت من دون قيادة سياسية
>
> لا يوجد في مسقط رأس محمد البوعزيزي أبسط المرافق

يتمسك أهالي سيدي بوزيد بأن 17 ديسمبر هو تاريخ انطلاق الثورة (فتحي بالعيد/فرانس برس)

احتجاج رغم الحظر

قادت مجموعة من عائلات شهداء وجرحى الثورة التونسية، امس الخميس، مسيرة انطلقت من شارع الحرية بالعاصمة في محاولة منها للوصول الى شارع الحبيب بورقيبة، للتعبير عن الغضب جراء عدم صدور «القائمة الرسمية لشهداء وجرحى الثورة». وتم منع المحتجين من استكمال التحرك، بسبب الحجر الصحي. وقال جريح الثورة، اكرم لبيض، في تصريح لـ«العربي الجديد» ان خروجهم جاء للمطالبة بتطبيق القانون ونشر القائمة في الجريدة الرسمية.

تقرير

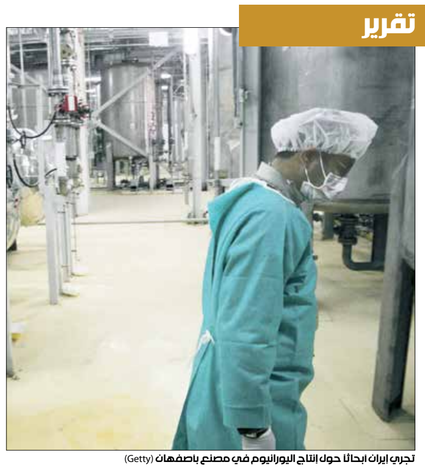
تجري إيران أبحاثاً حول إنتاج اليورانيوم في مصنع باصفهان (Getty)

إيران تسرّع أبحاث إنتاج اليورانيوم
خطة إسرائيلية لمواجهة النووي

صالح النعامي

يتجه الملف النووي الإيراني نحو مزيد من التعقيد، بعدما تزامن إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمس الخميس، عن إبلاغها من قبل إيران بأنها تتقدم في إنتاج معدن اليورانيوم ليشكل وقوداً لأحد المفاعلات، مع تسريبات عن إعداد إسرائيل خطة عسكرية لمواجهة النووي الإيراني.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيان، أمس: «أبلغت إيران الوكالة في رسالة بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني (يوم الأربعاء)، بأن تعديل ونصب الجهاز المناسب للنشاطات المذكورة في مجال البحث والتطوير قد بوشرا»، في إشارة إلى مشروع إيران لإجراء أبحاث حول إنتاج معدن اليورانيوم في مصنع في أصفهان (وسط البلاد).

من جهته، كتب السفير الإيراني لدى الوكالة، غريب عبادي، أن «اليورانيوم الطبيعي سيستخدم لإنتاج معدن اليورانيوم في مرحلة أولى». وهذه المسالة حساسة، إذ إن معدن اليورانيوم قد يستخدم أيضاً في إنتاج أسلحة نووية، فيما يمنع الاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني المبرم في العام 2015 «إنتاج أو امتلاك معادن البلوتونيوم أو اليورانيوم».

وينص الاتفاق على إمكان السماح لإيران بمباشرة البحث بشأن إنتاج وقود يستند إلى اليورانيوم «بكميات صغيرة متفق عليها» بعد عشر سنوات، لكن فقط بموافقة الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق.

في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية، أمس الخميس، أن رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي أفيف كوخافي، طلب من المؤسسة العسكرية إعداد «خطة عملياتية» لمواجهة التهديد النووي الإيراني.

وفي تقرير أعدّه معلقها العسكري يوآف ليمور، أشارت الصحيفة المقربة من ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إلى أن توجيهات كوخافي هذه جاءت في أعقاب ما وصفته بـ«تجاوزات» إيران المتكررة لما التزمت به في الاتفاق النووي، وتحسباً لإمكانية عودة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى الاتفاق.

وزعمت الصحيفة أن جيش الاحتلال يعكف حالياً على إعداد ثلاث خطط جديدة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، تهدف إلى منح إسرائيل القدرة على استخدام خيار عسكري لمواجهته. وأضافت الصحيفة أن الخطط «العملياتية» ستنجز قريباً، وستقدم إلى المستوى السياسي لمناقشتها وإقرارها، وضمن ذلك منح الجيش موازنة إضافية لتمكينه من تنفيذها.

وبخلاف التقديرات السابقة لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والإسرائيلي بني غانتس قوله «من الواضح أن إسرائيل مطالبة بتأمين خيار عسكري، وهذا يلزمنا بتوفير الموارد والاستثمار اللازم، وأنا أعمل من أجل توفير ذلك».

قضية

المعركة ضد «جبهة تحرير تيغراي»: هل تنفع الحرب النظامية؟

يقود رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد حرباً نظامية ضد إقليم تيغراي، شمال البلاد، لكن الصراع على السلطة، في بلد منهك، قد يتحول إلى حرب عصابات، من دون تحقيق اتفاق قريب، ويدخل منطقة اوسع في اتون ازمة دموية وإنسانية مرهقة

بعد أكثر من شهرين على الحملة العسكرية التي أطلقها رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على إقليم تيغراي، شمال البلاد، وتعهده بـ«إعادة بسط سلطة الدولة» في هذا الإقليم، الذي كانت تسيطر عليه «جبهة تحرير تيغراي»، سياسياً وعسكرياً، تبدو موازين القوى بين الحكومة الفدرالية و«المتمردين»، في الشكل، تميل لصالح أديس أبابا، مع إعلانات مستمرة، منذ 4 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عن بدء العملية ثم انتهاء مراحلها تباعاً، وصولاً إلى السيطرة على العاصمة ميكيلي، وحتى «إعادة الإعمار». وبالتزامن، أطلقت الحكومة حملة بحث واعتقالات و«تطهير» واسعة بحق قيادي «الجبهة»، الذين باتوا متوارين في الجبال، وسط تضييق الخناق عليهم من قبل الدول الحدودية، ومنها السودان، وحتى دول تتهمها القوى في تيغراي بالمشاركة بالحرب عليها، كإريتريا، العدوة اللدود التاريخية للتيغراي. لكن ميزان القوى هذا عكس في الوقت نفسه حجم الصراع داخل إثيوبيا. وتحول عهد آبي أحمد من إصلاحي، ووفق رؤيته «ميدامير» (أي التآزر)، إلى صراع على البقاء، لا سيما أن ما يجري في تيغراي يسري أيضاً في عدد من أقاليم إثيوبيا الأخرى، حيث لا تزال الإثنيات متحاربة، وحيث مطالب «الحكم الذاتي» التي تأخذ أبعاداً دموية، تهدد هذا البلد بالمزيد من الحرب والتفكك والصراعات.

ولا يأخذ الصراع في تيغراي بعداً إثنياً بقدر ما هو صراع على السلطة والاقتصاد. وكان تحرك آبي أحمد ضدّ قيادة الإقليم، في نوفمبر الماضي، قد سبقه منعها من إجراء انتخابات محلية، وذلك على أبواب انتخابات مقبلة، بعدما قرّر آبي أحمد إضعاف المتمردين عليه مسبقاً. وفي هذا الإطار، تصب ملاحقة وجوه وقيادات «جبهة تحرير تيغراي»، عبر عمليات التصفية الجسدية أو الاعتقال. في المقابل، وفيما يشتد الخناق «إنسانياً» على سكان الإقليم، يعمل آبي على إرهاقهم من الداخل، لنبذ «الجبهة» أو التخلي عنها. وكان ذلك قد سبقته محاولات كثيرة، قبل اندلاع الحملة العسكرية، ومنها أزمة الأراضي وتملّكها من قبل الدولة، حين حاولت معارضة داخل الإقليم مطالبة «جبهة تحرير تيغراي» بوقف استحواذ الحكومة على الأراضي، لتتهم «الجبهة» آبي أحمد بالتحريض عليها، وخلق شقاق بينها وبين الأهالي. ولا يزال قادة «الجبهة» المتوارون، الذين ما انفكوا يصعدون ضد أديس أبابا منذ تولي آبي الحكم عام 2018، يتوعدون باستمرار المقاومة ضد الحكومة الفدرالية، وهم يملكون ترسانة مهمة من الأسلحة والصواريخ، مستفيدين من صراعات في مناطق أخرى تهدد بمزيد من الفوضى، وذلك بعدما «خلق» آبي أحمد، الذي جاء إلى الحكم، أعداء له في تيغراي وأورومیا وأمهرة وغيرها، قد يكون من الصعب إخضاعهم.

وفي آخر حملة ملاحقة قادة «جبهة تحرير تيغراي»، أعلن الجيش الإثيوبي، يوم الأحد الماضي، قتل 15 من أفراد الحزب الحاكم السابق في الإقليم وأسر ثمانية. وقال مسؤول عسكري من قوة الدفاع الوطني الإثيوبية، بحسب ما نقل عنه التلفزيون الحكومي، إن من بين الأسرى رئيس الإقليم السابق آباي ويلدو، وهو أيضاً رئيس سابق للحزب الحاكم في الإقليم، مضيفاً أن من بين القتلى النائب السابق لقائد الشرطة في تيغراي. وكان آباي قد تولى رئاسة الإقليم في الفترة من 2010 إلى 2018، وحلّ مكانه الزعيم الحالي للجبهة، ديبرصيون جبريميكيل. وتولى آباي أيضاً زعامة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من 2012 وحتى 2017، وخلفه ديبرصيون كذلك في هذا المنصب. وما زال مكان الأخير وأعضاء آخرين في اللجنة المركزية للجبهة، وكثيرين من كبار العسكريين مجهولاً.

وجاء الإعلان الأخير، الأحد، بعدما قال الجيش، يوم الجمعة الماضي، إنه أسر أحد الأعضاء المؤسسين للجبهة، هو سيبهات نيجا، ونقله إلى أديس أبابا، وأسر 8 قياديين إضافيين، وقتل آخرين. ومن بين من جرت تصفيتهم المتحدث باسم الجبهة سيكوتوري غبتاشو، ودانيال اصيفا، الرئيس السابق للمكتب المالي للإقليم.

وبالتوازي مع حملة الملاحقة والمطاردة، عمد آبي أحمد إلى تطهير الجيش، لا سيما القيادة الشمالية، وهي الأكبر على مستوى البلاد، ممن يعتبرهم داعمين لـ«الجبهة» أو متواطئين معها. وعيّنت أديس أبابا، في 11 نوفمبر الماضي، رئيساً تنفيذياً جديداً لمنطقة تيغراي، هو مولو نيغا، بعد رفع الحصانة عن ديبريصيون جبريميكيل. وجاء ذلك مع إصدار مذكرات اعتقال بحق 75 ضابطاً في الجيش، بعضهم من المتقاعدين، في 19 نوفمبر الماضي، وذلك بتهمة «التآمر» مع «جبهة تحرير تيغراي»، وارتكاب «الخيانة»، بعد اعتقال 11 ضابطاً في بداية الحملة بالتهم ذاتها، ومنها إرسال «متفجرات» لمتمردي الإقليم. ورفضت الحكومة الحديث عن ملاحقة على خلفية إثنية، بل على خلفية «بناء شبكات إجرامية». كما أصدرت الحكومة في ذلك الوقت مذكرات اعتقال بحق 60 من قيادي «الجبهة». وفي منتصف ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أعلنت الحكومة الفدرالية عن منح جائزة قدرها 200 ألف يورو لكل من يدلي بمعلومات حول المتوارين. وفي نهاية نوفمبر الماضي، جرى تداول أنباء عن اعتقال السودان لقيادي عسكري كبير في «الجبهة».

وتنضم هذه الحملة إلى سياسة اعتمدها آبي منذ بداية عهده، عبر حملة «صامتة» ضد الإقليم. وكان قد بدأ ذلك في العام 2018، بإقصاء قادة الجبهة من مناصب كبيرة، واستهداف «الحرس القديم» في «الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية»، وهو الائتلاف السابق المهيمن على الحياة السياسية في إثيوبيا، والذي تسيطر عليه «الجبهة». وجرى ذلك مع اعتقال أكثر من 60 ضابطاً ومسؤولاً، منهم من كان في أجهزة الاستخبارات، ورئيس إحدى الشركات العسكرية (كيفني داغنو) التي يديرها الجيش، ضمن الحملة الإصلاحية. وفي ذلك الوقت، اختلف محللون حول ما إذا كانت «الجبهة» قد اعطت دعمها لآبي، أو أن ذلك كان يجري من دون موافقتها الضمنية. لكن الجبهة ردّت بانسحابها من المشاركة السياسية في أديس أبابا، ورفض الانضمام إلى حزب آبي الجديد، «الازدهار»، والذي حاول من خلاله رئيس الوزراء فرض المركزية السياسية، من دون أن يتوانى حتى عن ممارسة القمع تجاه مجموعته الإثنية، الأورومیو.

وسط ذلك، رأى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومقره واشنطن، في تقرير له نشر في 4 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أنه مع سيطرة قوات الجيش المركزية على معظم إقليم تيغراي، فإن «جبهة تحرير تيغراي» على الأرجح، ستعيد تجميع قواتها كحركة تمرد، وأن بإمكانها الاعتماد على قوة إقليمية غير نظامية، يقودها جنرالات سابقون في الجيش، ومليشيا ضخمة، عمودها الفقري من قدامى المحاربين، لدعم المتمردين.

ورأى كبير محللي المركز، ويليام دافيدسون، أن قرار «الجبهة» عدم بذل جهود كبيرة للدفاع عن المدن الرئيسية، بما فيها العاصمة ميكيلي، بتشابه مع تكتيكات اعتمدتها قبل أربعة عقود. واستعاد المركز تقريراً سابقاً لوكالة «سي آي إيه» في العام 1984، رأى فيه أن «الجبهة» تتجنب المعارك الكبيرة لصالح عمليات منفردة، وهي تملك شبكة استخبارات واسعة وسط مجموعة سكانية متعاطفة معها، ما قد تستخدمه لاشهر مقبلة، وما قد يقود إلى مزيد من الموت والاستقطاب الإثني.

(العربي الجديد)

> تميل موازين القوى، في الشكل، لصالح أديس أبابا
>
> ستعيد «الجبهة» على الارجح تجميع قواتها كحركة تمرد

تهدد الأزمة بكارثة إنسانية (محمود حجاج/الأناضول)

شرق غرب

إسرائيل تعيّن قائما باعمال سفير بالبحرين

التقى القائم باعمال سفير إسرائيل في البحرين إيتاي تاغنر وكيل وزارة الخارجية البحرينية للشؤون الدولية عبد الله بن أحمد ال خليفة، ما عد إعلاناً عن مباشرة مهماته في البحرين. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أمس الخميس، عبر حسابها بموقع «تويتر»: «اجتمع إيتاي تاغنر، القائم باعمال سفير إسرائيل لدى البحرين، مع الشيخ عبد الله بن أحمد». وأضافت «أعرب تاغنر عن تقدير إسرائيل للسياسة الحكيمة والرائدة لمملكة البحرين».

(الأناضول)

الاحتلال يعتقل العشرات بالضفة الغربية

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات اعتقال طاولت 42 فلسطينياً من مناطق متفرقة من الضفة الغربية، بما فيها القدس، مساء أول من أمس الأربعاء وأمس الخميس. وتركزت معظم الاعتقالات في بلدتي المغير وكفر مالك في محافظة رام الله والبيرة، وبلدات القدس المحتلة لا سيما بلدة الطور. وقال نادي الأسير الفلسطيني في بيان أمس إنه «على الرغم من كل المناشدات للإفراج عن الأسرى بسبب كورونا، فإن رد الاحتلال اعتقال مزيد من الفلسطينيين».

(العربي الجديد)

مراسيم الانتخابات الفلسطينية في 20 يناير

أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمركزية لحركة «فتح»، عزام الأحمد، أمس الخميس، أن الرئيس محمود عباس (الصورة)، سيستقبل في الـ20 من شهر يناير/ كانون الثاني الحالي، رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، حنا ناصر، وسيسلمه المراسيم الرئاسية المتعلقة بمواعيد إجراء الانتخابات. ورجح الأحمد في حديث لإذاعة «صوت فلسطين»، أن تجرى الانتخابات التشريعية في 22 مايو/أيار المقبل، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية بعد ذلك بشهرين، ثم انتخابات المجلس الوطني.

(العربي الجديد)

كيم يختتم مؤتمرا نادرا للحزب الحاكم

اختتم زعيم كوريا الشمالية، كيم جونغ أون (الصورة)، أول من أمس الأربعاء، مؤتمراً نادراً للحزب الحاكم استمر 8 أيام. وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية أمس الخميس، إن كيم ومسؤولين آخرين في كوريا الشمالية حضروا حفل الختام الذي اقيم في استاد مغلق في بيونغ يانغ وتابعوا عروضاً لفرق فنية عسكرية ومدنية وجماعات شبابية تناولت في معظمها تمجيد قيادة كيم والتأكيد على الرسائل الصادرة عن المؤتمر.

(رويترز)

توقيف 11 شخصا في هونغ كونغ

أوقفت شرطة الأمن القومي في هونغ كونغ 11 شخصاً خلال عمليات مداهمة فجر أمس الخميس، من بينهم محام معروف هو دانيال وونغ، للاشتباه بتقديمهم المساعدة لمجموعة من النشطاء قاموا بمحاولة فاشلة للفرار من المدينة على متن زورق سريع في أغسطس/ آب الماضي. وقال مصدر بارز في الشرطة لوكالة «فرانس برس»: «تم توقيف 11 شخصاً من جانب دائرة الأمن القومي بتهمة التواطؤ في مساعدة مخالفين».

(فرانس برس)

تتجه الأنظار إلى مجلس الشيوخ الأميركي حيث تنتظر محاكمة الرئيس دونالد ترامب بعد إدانته بالتمرّد في مجلس النواب، في الوقت الذي يزداد فيه الرئيس الخاسر غضباً وحقداً على من تخلوا عنه، جنباً إلى جنب مع محاولاته التنصل من عنف الكونغرس

محاكمة دونالد ترامب

خطوات جمهورية لمنع العزل في مجلس الشيوخ

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ليس خافياً أنّ الهدف البعيد للديمقراطيين، وحتى بعض الجمهوريين، من مساءلة الرئيس الخاسر دونالد ترامب، ومحاولة عزله للمرة الثانية في قرار غير مسبوق بتاريخ الولايات المتحدة، هو القضاء على طموحه السياسي المستقبلي، ومنعه من الترشّح للرئاسة مرةً جديدة في 2024، خصوصاً بعدما حرّض أنصاره على اقتحام الكونغرس في السادس من يناير/ كانون الثاني الحالي.

وبعد مساءلته أمام مجلس النواب وإدانته بـ«التحريض على التمرّد»، أول من أمس الأربعاء، وانتقال المحاكمة إلى مجلس الشيوخ، من المنتظر أن يستغل الديمقراطيون هذا الأمر ويدفعون باتجاه التصويت على حرمانه من شغل أي منصب رسمي في المستقبل. وللوصول إلى هذه المرحلة، لا بد من المرور بالياب دستورية إجرائية، وإن كان قد بات من شبه المؤكد أنها لن تنطلق قبل مغادرة ترامب منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، عند تنصيب جو بايدن رئيساً، بعدما رفض زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل مطالبة الديمقراطيين بعقد محاكمة فورية للرئيس.

أمام هذا الوضع، يزداد ترامب غضباً وحقداً ولا سيما على من كانوا حلفاءه وتخلوا عنه، أو أولئك الذين لم يدافعوا عنه بشكل كاف، بحسب ما يرى. وتزداد كذلك مخاوف الرئيس الجمهوري من تداعيات ما يجري حالياً على حياته بعد الرئاسة، ولعل ذلك هو الدافع وراء اعتماده نبرة تصالحية في الأيام الأخيرة من عهده، ومحاولته التنصل من هجوم مناصريه على مبنى الكونغرس في السادس من يناير الحالي، الذي أوقع خمسة قتلى و«هز أسس الديمقراطية الأميركية».

تتقلّص الدائرة المقرّبة من ترامب (جابين بوتسفورد/Getty)

بحسب تصريحات مسؤولين كثر. كما أن من بين الخطوات الإضافية التي اتخذها ترامب اللجوء إلى السيناتور لينديسي غراهام، الذي يُعدّ من الأشخاص القليلين الذين يثق بهم ترامب في هذه الأيام. وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، فإن ترامب طلب منه الضغط على زملائه في مجلس الشيوخ لتبرئته في المحاكمة بهدف عزله.

وصوت مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، في وقت متأخر، الأربعاء، لصالح توجيه الاتهام إلى الرئيس بغالبية 232 صوتاً في مقابل 197. وخلافاً لإجراء العزل الأول في القضية الأوكرانية قبل أكثر من سنة والذي اعتمده الديمقراطيون فقط، صوت عشرة نواب جمهوريين هذه المرة لصالح إحالة الرئيس إلى المحاكمة. واتّهم الديمقراطيون هذا الأمر ويدفعون باتجاه التصويت على حرمانه من شغل أي منصب رسمي في المستقبل. وللوصول إلى هذه المرحلة، لا بد من المرور بالياب دستورية إجرائية، وإن كان قد بات من شبه المؤكد أنها لن تنطلق قبل مغادرة ترامب منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، عند تنصيب جو بايدن رئيساً، بعدما رفض زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل مطالبة الديمقراطيين بعقد محاكمة فورية للرئيس.

وبمهد هذا التصويت الطريق تالياً أمام فتح إجراء عزل بشكل رسمي ضد ترامب وبات الأمر أمام مجلس الشيوخ الآن لمحاكمته. لكن هذه المحاكمة التي لن تبدأ قبل وصول جو بايدن إلى السلطة، تطرح الكثير من التساؤلات. وبالنسبة للديمقراطيين، يكمن الخطر في أن تستحوذ المحاكمة على اهتمام الشيوخ وأن تعرقل العمل التشريعي في مستهل ولاية بايدن. ودعا الأخير، ليل الأربعاء، مجلس الشيوخ للمصادقة على التعيينات التي أجراها والقرارات التي يعتزم اتخاذها فور مستهل عهده، وذلك بالتوازي مع واجباته في إجراء محاكمة ترامب.

وبعد إدانة ترامب في مجلس النواب، فإن الخطوة التالية هي إجراء مجلس الشيوخ محاكمة لبيان ما إذا كان ترامب مذنباً في ما نسب إليه. وفي 20 يناير، سيسطير الديمقراطيون على مجلس الشيوخ لكنهم سيكونون بحاجة لأصوات العديد من الجمهوريين لبلوغ غالبية الثلثين اللازمة لإدانة ترامب. وإذا شارك كل أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 100 عضو في التصويت تتطلب الإدانة انضمام 17 عضواً جمهورياً إلى الديمقراطيين. وكان ميتش ماكونيل زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، قد رفض مطالبة الديمقراطيين بعقد محاكمة فورية للرئيس، وقال إنّه من غير الممكن إجراء محاكمة «عادلة أو جادّة» لترامب في غضون الفترة القصيرة المتبقية له في البيت الأبيض وقبل تولّي الرئيس المنتخب جو بايدن السلطة الأسبوع المقبل. بالتالي يبقى الجدول الزمني الدقيق غير مؤكد. وقبل إقرار الأخيرة الإثنين رسمياً لم يستبعد ماكونيل أن يصوّت لصالح إدانة ترامب. وماكونيل كان حتى الأمس القريب أحد أبرز حلفاء ترامب، لكنه يحمّله هذه المرة، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، مسؤولية أعمال العنف التي شهدها مقر الكونغرس وإلا يخفي تأييده لإمكان تخلّص الحزب الجمهوري من هذه الشخصية التي تسبّبت له بإجراح كبير.

ومن المرجح أن يحاول ترامب في المحاكمة بأن تصريحاته التي أدت لاقتحام الكونغرس، تخضع لحرية التعبير التي يحميها التعديل الأول من الدستور الأميركي، ورغم أنه طلب من أنصاره أن «يكافحوا»، فلم يقصد بهذا التعبير دعوة حرفية للعنف. ونشر ترامب بياناً مسجلاً بالصور والصورة، يوم الأربعاء، عقب التصويت بالموافقة على مساءلته، قال فيه إنه يدين أحداث العنف التي وقعت في الأسبوع الماضي. ودعا ترامب من المكتب البيضاوي، في شريط فيديو نشره البيت الأبيض مساء الأربعاء، الأميركيين إلى «الوحدة» بدون أن يأتي على ذكر إجراء العزل.

> هناك مبرر لمحاكمة ترامب بعد خروجه من البيت الأبيض
>
> ترامب وجّه تعليمات بعدم دفع رسوم جولياني القانونية

وتثار تساؤلات حول مدى إمكانية مساءلة رئيس سابق. وفي السياق، يُجمع باحثون، بحسب وكالة «رويترز»، على أن «المساءلة المتأخرة» دستورية. ويقول هؤلاء إنّ الغرض من المساءلة ليس مجرد عزل المسؤولين من مناصبهم بل سحب الأهلية التي تتيح لهم تولي مناصب مستقبلية. وهذا معناه أنه لا يزال هناك مبرر لمحاكمة ترامب بعد خروجه من البيت الأبيض. وفي حال إدانة مجلس الشيوخ لترامب، يجري المشرعون تصويتاً منفصلاً حول ما إذا كان سيتم استبعاده من تولي منصب في المستقبل، بحسب ما تقول وكالة «أسوشييتد برس». وتوضح أنه «لم يسبق أن تمت إدانة أي رئيس في مجلس الشيوخ وعزله من منصبه. ولكن في حالة القضاة الفدراليين الذين تم عزلهم من مناصبهم، أجرى مجلس الشيوخ تصويتاً ثانياً بعد الإدانة لتحديد ما إذا كان يجب منعهم من تولي منصب فيدرالي مرة أخرى».

ولكن هل هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن منع ترامب من خلالها من العودة لتسلم منصب الرئاسة؟ ربما لا. ففي مقال رأي نُشر في صحيفة «واشنطن بوست» يوم الإثنين الماضي، جادل بروس أكرمان، أستاذ كلية الحقوق بجامعة ييل، وجيرارد ماجليوكا أستاذ القانون بجامعة إنديانا، بأن أعضاء الكونغرس لديهم طريق آخر، ربما يكون أسهل لمنع ترامب من تولي المنصب. وأشارا إلى المادة الثالثة من التعديل الرابع عشر للدستور، والتي تحظر على أي شخص انخرط في تمرد ضد الدستور تولي أي منصب فيدرالي في المستقبل. وبالفعل، يستشهد قرار الاتهام الخاص بالمساءلة الذي تم تبنيه في مجلس النواب بهذه المادة من الدستور، ويقول صراحة إنه، بناء عليها، يجب استبعاد ترامب من تولي منصب في المستقبل. أما عن طول المحاكمة، فقد قالت المحكمة العليا في الولايات المتحدة إن لمجلس الشيوخ صلاحيات واسعة في تحديد القواعد التي يعمل بها في تسيير المحاكمة. إلا أنه بمقتضى القواعد السارية حالياً، تستغرق المحاكمة بضعة أيام على أقل تقدير. ومع اجتماع كل الظروف ضد ترامب، فإن بعض الجمهوريين واصلوا انتقاد إجراءات الديمقراطيين والمناداة بمنع عزل الرئيس، ليس فقط دفاعاً عن الأخير وإنما بسبب حسابات حزبية كثيرة أخرى. لكن عضو مجلس النواب عن الحزب الجمهوري مارغوري تيلور غرين، ذهبت بعيداً، قائلة إنها تعتزم تقديم لائحة اتهام إلى الكونغرس بشأن عزل بايدن في اليوم التالي لتنصيبه. وأضافت في حديث لشبكة «نيوز ماكس» المحافظة: «بالنيابة عن الشعب الأميركي، أود الإعلان أنه يجب علينا التأكد من أن قادتنا يتحملون المسؤولية. لا يمكن أن يكون رئيس الولايات المتحدة مستعداً لإساءة استخدام سلطته الرئاسية، ويمكن رشوته بسهولة من قبل الحكومات الأجنبية ومن جانب شركات الطاقة الصينية والأوكرانية، لذلك ساستخدم في 21 يناير، المواد الخاصة بسحب الثقة، ضد جو بايدن». في غضون ذلك، ومع بقاء أقل من سبعة أيام على رئاسته، تتقلص الدائرة المقرّبة من ترامب، وتفرغ المكاتب في البيت الأبيض، في وقت يهاجم الرئيس بعض أولئك الذين بقوا. وبحسب ما قاله مستشارون ومساعدون لصحيفة «واشنطن بوست»، أمس الخميس، فإنّ ترامب غاضب لأن حلفاءه لم يبدوا دفاعاً أكثر شراسة عنه، مشيرين إلى أن الرئيس الخاسر يزداد انعزالاً وحقداً.

وقال أشخاص على دراية بديناميكية العلاقة التي تجمع ترامب بمحاميه الخاص رودي جولياني، إن العلاقة بينهما تتصدّع أيضاً. ولفتت الصحيفة نقلاً عن مسؤولين اثنين، إلى أن ترامب وجّه تعليمات لمساعديه بعدم دفع رسوم جولياني القانونية، وطلب أن يوافق شخصياً على أي تعويضات عن النفقات التي تكبدها جولياني خلال سفره نيابة عن الرئيس للطعن في نتائج الانتخابات في الولايات الرئيسية.

وأوضحت المصادر التي تحدثت لـ«واشنطن بوست»، أن ترامب تقلقه الإجراءات الأخرى التي قد تكون لها تداعيات خطيرة على حياته بعد الرئاسة، وهي تشمل تعليق «تويتر» وشركات التواصل الاجتماعي الأخرى لحساباته، وتعليق رابطة لاعبي الغولف المحترفين الأميركية لدورة في أحد ممتلكاته، فضلاً عن إعلان «دوتشيه بنك» أنه لن يموّل بعد الآن أعماله. وقال مسؤول كبير سابق في الإدارة الأميركية، على اتصال بالبيت الأبيض، إن الموظفين هناك مرهقون وخائبون وغاضبون.

تقرير

هيمنة مطلقة للتيار الصدري

تحالف «سائرون»: تجربة فاشلة

تحل اليوم الذكرى الثالثة لولادة تحالف «سائرون» الذي جمع التيار الصدري والشيوعيين والمدنيين قبل أن تفشل التجربة

بغداد ـ **زيد سالم**

لم يحظ تحالف «سائرون»، الذي توافق اليوم، الجمعة، الذكرى الثالثة لتأسيسه في العراق، عبر طرفيه الأساسيين المتناقضين في كل شيء: «التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، والحزب الشيوعي العراقي، أقدم أحزاب البلاد السياسية، بالنجاح الذي كان يروج له الشيوعيون ضمن تنظيمات بغداد، والصدريون في النجف ومدن جنوب العراق. وعلى الرغم من انتهاء التحالف سياسياً، إلا أن أطرافاً منه تصفه بأنه «تجربة متميزة على الصعيد المجتمعي».

وبعد اجتماعات عدة بين الشيوعيين والصدريين، وُلد تحالف «سائرون» في منتصف يناير/ كانون الثاني 2018، وذلك بعد تجربة تشارك فيها الطرفان بتنظيم تظاهرات في بغداد ضدّ الفساد الذي اتهمت به حكومة حيدر العبادي، وللمطالبة بتحسين الخدمات، إلا أنها سرعان ما تلاشت قبيل انتخابات مايو/ أيار عام 2018 وتشكيل حكومة عادل عبد المهدي. وظلّ تحالف «سائرون»، على الرغم من كونه ابرز المؤسسين لتلك الحكومة بعد تصدره الانتخابات، يهدد باللجوء إلى المعارضة والاتكال على التظاهرات لتصحيح مسار الدولة.

وتمثلت أولى شرارات انهيار «سائرون» بالخلاف بشأن قانون «سانت ليغو» المعدل (آلية لاحتساب أصوات الناخبين وتوزيع المقاعد)، الذي اعتمد قاسماً انتخابياً 1,9 في احتساب أصوات الناخبين وتوزيعها بين الكتل المتنافسة، والذي كان الحزب الشيوعي معارضاً له، لكن التيار الصدري أهمل رأي شريكه في التحالف واختار الموافقة عليه. وهو ما ساهم باحتقان داخل الحزب الشيوعي الذي رأى أنّ الصدريين لا يلتزمون بشروط الضبع التحالفية التي اتفق عليها الطرفان. غير أنّ السبب الذي أدى في النهاية إلى خروج الشيوعيين من التحالف هو المساندة الشيوعية لتظاهرات اكتوبر/ تشرين الأول 2019، في حين كانت لزعيم التيار الصدري مواقف متذبذبة.

في السياق، قال السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، إنّ «الحزب لم يعد ضمن التحالف بشكل نهائي»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «حين دخلنا في التحالف مع حزب الاستقامة الذي كان يمثل التيار الصدري، كانت لدينا الأسباب الكافية لهذا الدخول، من بينها احترام الاستقلالية الفكرية والسياسية لكل طرف، بمعنى أنهم يعرفون توجهاتنا ويحترمونها، ونحن كذلك، ويتعاملون معنا ونتعامل معهم على هذا الأساس، وهو ما حصل بالفعل. وفي الحقيقة لم يكن الحزب الشيوعي والتيار الصدري وحدهما في التحالف، بل كانت هناك أربعة أطراف مدنية أخرى ضمنه».

وأشار فهمي إلى أنّ «الحزب الشيوعي كان يعتقد أنّ المشتركات هي التي ستوحد التحالف وتدفعه إلى الاستمرار، وهي تتلخص بالرؤية الإصلاحية للوضع السياسي والخدمي في العراق، إضافة إلى العمل المشترك خلال فترة الاحتجاجات، وتبني المصالح العامة ومحاربة الفساد». وأوضح أنّ «هذه الأجواء وفرت الأرضية للتحالف، كما أنّ التعامل الذي نشأ خلال فترة العمل السياسي في سائرون، كان يحظى بالاحترام من جميع الأطراف، لكن الذي حدث، وأدى إلى انسحابنا من التحالف، هو موقفنا من انتفاضة تشرين (أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، ولا سيما بعدما طلب الشيوعي العراقي من البرلمان أن يؤدي دوره في مساءلة أو محاسبة المقصرين والمتهمين بقتل المتظاهرين أو أن يتخذ موقفاً مما حدث من أعمال عنف، وبالتالي شعرنا بأننا لن نستطيع المواصلة مع التيار الصدري الذي كان لم يصل بعد إلى ما وصلنا إليه من فكرة بخصوص الاحتجاجات».

وتابع فهمي أن «التحالف (سائرون) كان قد تحوّل شيئاً فشيئاً إلى جهة منفذة وصاغية لتغريدات السيد مقتدى الصدر». وكان الصدر قد وصف، في مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، المدنيين والشيوعيين بـ«الخونة». وذكر في تغريدة عبر «تويتر»، عقب دعوته لإعادة ترميم «البيت الشيعي»/ «نحن أول من أسس للتعاون المدني الإسلامي من خلال التعاون السياسي والانتخابي مع المدنيين والشيوعيين، وما أسرع خيانتهم لنا وإعلان العداء لنا وإلى يومنا هذا».

وعن هذا الوصف، قال فهمي إن «خروج الحزب الشيوعي من تحالف سائرون ليس خيانة لأحد، لأن مبررات خروجنا لم تكن خفية على أي جهة، بل إننا احترمنا تعهداتنا لجماهيرنا، واخترنا التضامن مع الانتفاضة». وأوضح في الوقت نفسه أن «تجربة سائرون كانت مميزة من حيث التجربة المجتمعية، ولكننا لم نحقق كل ما كتب في برنامجها السياسي، ومن حسناتها أنها فتحت الأبواب أمام القوى السياسية للتحالف مع الآخرين وكسر الأنماط الطائفية في التحالف، وأدت إلى إشاعة مفهوم قبول الآخر».

من جهته، قال قيادي في التيار الصدري، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «تحالف سائرون بات صدرياً بالكامل، بعد انسحاب جميع الأطراف المدنية والشيوعية منه». وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم ذكر هويته، أنّ «مقتدى الصدر لم يعد يثق بالمدنيين، وبات يعتبرهم شخصيات لعوبة تسعى للحصول على المكاسب على حساب التيار الصدري، ولذلك فإنّ المرحلة المقبلة لن تشهد أي تحالف بين الصدريين وأي جهة مدنية أو شيوعية أخرى».

> فهمي: التحالف تحوّل إلى جهة منفذة لتغريدات الصدر
>
> قيادي في التيار الصدري: لا تحالفات قريباً مع جهة مدنية

لم تحقق التجربة كل ما كلب في برنامجها السياسي (محمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

العراق: اكتشاف مقابر جماعية جديدة

أكدت مصادر محلية وأخرى أمنية في محافظة صلاح الدين، شمالي العراق، أمس الخميس، لـ«العربي الجديد»، إغلاق قوات الأمن وفصائل مسلحة بلدة الإسحاقي، جنوبي تكريت، بعد العثور على مقبرة جماعية، الثلاثاء الماضي، والإعلان عن ثانية أول من أمس، الأربعاء، واحتشاد عدد من ذوي المختطفين في محاولة منهم للبحث عن أقاربهم. وبحسب مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن ثمة مقابر أخرى في مناطق مقاطعة 12، والجكسرية، وعكشرية، وسيد غريب، والفرحاتية، وهي مناطق تسيطر عليها مليشيات منذ سنوات.

(العربي الجديد)

الأوغنديون يصوتون وسط التوتر

توجه الأوغنديون، أمس الخميس، إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات رئاسية يشوبها التوتر، وينافس فيها النائب الشاب بوبي واين، الرئيس المنتهية ولايته يويري موسيفيني

المرشح لولاية سادسة. وامتدت طوابير طويلة من الناخبين لمسافة بعيدة في العاصمة كمبالا ومناطق أخرى. وأكدت اللجنة الانتخابية أن نتائج الانتخابات ستعرف «بعد 48 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع» مساء أمس. ومنذ مساء الأربعاء تعاني خدمة الإنترنت من مشاكل، في حين علقت السلطات رسمياً شبكات التواصل الاجتماعي في ختام حملة انتخابية شابتها أعمال عنف.

(فرانس برس)

نفي أمجي لتزويد الصين بأسماء معارضين

نفى المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان روبرت كولفيل، أول من أمس الأربعاء، ادعاء موظفة في الأمم المتحدة ومحامية في مجال حقوق الإنسان، تدعى إيما رايلي، بأن مكتب حقوق الإنسان يزود الحكومة الصينية بأسماء نشطاء معارضين لسياستها وخصوصاً الأويغور. وقال كولفيل إن مزاعم رايلي تتعلق بـ«ممارسة سابقة ليست مستمرة، يتم بموجبها تأكيد أسماء المشاركين في مجلس حقوق الإنسان في بعض الأحيان للدول».

(الأناضول)

مصر: صدور اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي

أصدر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي (الصورة)، أمس الخميس، اللائحة التنفيذية

لقانون العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 بعد انقضاء نحو عام كامل على التاريخ المحدد لإصدارها. وتنص اللائحة على وجوب توفيق الأوضاع خلال سنة واحدة من تاريخ صدورها بالنسبة لجميع الكيانات المخاطبة بالقانون.

(العربي الجديد)

السودان يحظر الطيران على حدود أثيوبيا

قرر السودان، أمس الخميس، حظر الطيران بولاية القضارف، على الحدود مع إثيوبيا، بعد يوم من اتهامه لأديس أبابا باختراق مجاله الجوي. ونقلت صحيفة «سودان تريبون» عن المدير العام لسلطة الطيران المدني إبراهيم عدلان، تأكيده على وضع قيود على حركة الطيران فوق ولاية القضارف ومنطقتي الفشقة الكبرى والصغرى، شرقي البلاد، والتي تشهد توتراً بسبب النزاع الحدودي.

(العربي الجديد)

تقرير

تعليمات الاحتفاء بصفوت الشريف وعائلته: فرصة لطمس ثورة يناير

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مثّلت وفاة صفوت الشريف، الأمين العام الأسبق للحزب الوطني الديمقراطي المنحل ووزير الإعلام ورئيس مجلس الشورى الأسبق في عهد الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، مناسبة جديدة للنظام، عبر أجهزته وأذرعه الإعلامية، لإهالة التراب على ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011، التي تقدّرت ذكراها العاشرة. وصدرت تعليمات من المخابرات العامة - وهي الجهة التي كان الشريف ينتمي لها لفترة طويلة من حياته، لوسائل الإعلام المحلية المختلفة بالاحتفاء بالشريف وأسرته، وعدم إبراز ماضيه المليء بوقائع الفساد السياسي والمالي المثبتة بأحكام قضائية، كما تم تشييع جثمانه من مستشفى وادي النيل، التابع للجهاز، والذي قضى فيه الشريف آخر أسبوعين من حياته في العلاج من آثار سرطان الدم، وطرأت عليه أعراض فيروس كورونا.

وكشف مصدر إعلامي في إحدى المؤسسات المملوكة للمخابرات حالياً، أن التعليمات صدرت عقب وفاة الشريف بنشر أخبار نعيه والعزاء فيه من مؤسسات كبرى تابعة للمخابرات ودائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي أيضاً، وعلى رأسها الشركة المتحدة للإنتاج الإعلامي، التي تعتبر الذراع الإعلامية والدعائية الرئيسية للنظام حالياً. كما تضمنت التعليمات التركيز على إنجازات الشريف في مجال الإعلام، ومنها إنشاء مدينة الإنتاج الإعلامي، وعدم نشر أي تفاصيل عن القضايا التي حوكم وسجن بسببها على مدار العقد الماضي. وعلى الرغم من اتهام الشريف ونجليه إيهاب وأشرف بتحقيق كسب وإثراء غير مشروع في وقائع عديدة، انتهت بإدانته، وهو ضابط المخابرات الأسبق، والحكم بسجنه ثلاث سنوات وغرامة 99 مليون جنيه (نحو 6,3 ملايين دولار)، إلا أن هذا لم يمنع انخراط نجليه إيهاب وأشرف في العديد من المشاريع الإعلامية عقب ثورة يناير، بالشراكة مع شخصيات محسوبة على الجيش والمخابرات، ثم نظام السيسي. ومثلت هذه المشاريع رأس حربة الثورة المضادة والانقلاب على المكتسبات التي حققتها الثورة التي تحققت بين عامي 2011 و2013، خاصة صحيفتي «اليوم السابع» و«الدستور» وبعض القنوات الفضائية، حيث كانا يُمثلان دائماً في معادلة ملكية تلك الوسائل من خلال شخصيات إعلامية معروفة بقربها منهما.

لكن التركيز على الشريف لا يهدف فقط إلى تكريمه كمتنم إلى المخابرات، أو الوفاء لعلاقة العمل مع نجليه، بل يهدف أيضاً، وبشكل أساسي، إلى منع إثارة الحديث عن مساوئه السياسية والإعلامية التي كانت من العوامل المحركة لغضب المواطنين في ثورة يناير، والتي تتكرر حالياً بأشكال، يراها مراقبون أكثر خطورة على المجال العام والحقوق والحريات، فضلاً عن حرص النظام وأجهزته على منع الاحتفاء بالثورة قبيل ذكراها العاشرة. فقد كان الشريف رمزاً للوفاء لمبارك، والعمل من أجل تأمين مصالحه ومصالح أسرته، وتمهيد الطريق لابنه جمال لتولي رئاسة الجمهورية. وكان مبارك يثق فيه إلى حد جعله على رأس آلة الإعلام، التي حاول من خلالها، لثلاثة عقود، التعتيم على خطايا النظام وفساده. فحتى بعد تركه وزارة الإعلام، أسندها إلى أحد المأمونين والمقربين منه، وهو أنس الفقي، بينما استخدمه مبارك في السنوات الأخيرة من حكمه كأمين عام للحزب الحاكم (المنحل)، أدى فيها دور الواجهة لصعود جمال مبارك وأمين السياسات أحمد عز.

ووفقاً لمصادر قضائية مطلعة، فإن الشريف استفاد كثيراً من علاقاته داخل الدولة، وبصفة خاصة في المخابرات والجيش، لينجو لأكثر من ست سنوات من الملاحقة القضائية على العديد من وقائع الفساد التي اكتشفت بعد الثورة، حيث لم تتمكن جهات التحقيق من إثبات مخالفات كثيرة عليه، بسبب تغييره ملكيتها إلى أبنائه وأزواجهم خلال وقت قياسي، في ظل شبهات تواطؤ جهات عديدة معه لنقل ملكيات العقارات والأسهم في عام 2011 وحتى اعتقاله في إبريل/نيسان. وكانت هذه الشبهات سبباً في تحريك قضية الكسب غير المشروع ضد الشريف ونجليه في أغسطس/آب 2012. وبحسب المصادر القضائية ذاتها، فقد استغل الشريف ونجله علاقاتهما لتأخير صدور تقرير الخبراء في القضية لأكثر من ثلاث سنوات، تغير فيها الوضع السياسي للبلاد. كما حصل خلالها الشريف على براءة نهائية من محكمة النقض من قضية الاعتداء على المتظاهرين المعروفة باسم «موقعة الجمل» وذلك بحكم من النقض في مايو/أيار 2013.

> تضمنت التعليمات التركيز على إنجازات الشريف الإعلامية

وخلال السنوات التالية، تحركت القضية بالحد الأدنى من الأضرار، بالتوازي مع تقدم الشريف ونجليه بعدة طلبات للتصالح في وقائع الفساد، استغلالاً لتعديلات قانون الكسب التي أصدرها السيسي، وسمحت بإسقاط العقوبة مقابل التصالح المالي. فحصل نجاله على البراءة، أما هو فحصل على حكم بالسجن ثلاث سنوات من محكمة النقض في سبتمبر/ أيلول 2020. وبعد احتساب الفترات السابقة التي قضاها الشريف محبوساً على ذمة مختلف القضايا بعد ثورة يناير، تبين أنه لن يقضي في السجن على ذمة هذه العقوبة أكثر من شهرين، قضاهما بالفعل في سجن طرة، وعاد إلى منزله في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ثم ساءت حالته الصحية ليتوفى أمس الأول.

كان الشريف (يمين) رمزاً للوفاء لمبارك وعائلته (خالد دسوقي/فرانس برس)

خاص

مباحثات مصرية سودانية حول سد النهضة

وصل وزير الري المصري، محمد عبد العاطي، أمس الخميس، إلى الخرطوم، لبحث تقريب وجهات النظر الفنية بشأن أزمة سد النهضة مع السودان

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في إطار المساعي المصرية لضمان تقارب المواقف مع السودان في ملف سد النهضة، والبناء على التنسيق الجزئي القائم بين الدولة المصرية والمكون العسكري بمجلس السيادة الانتقالي، وكذلك الدعم المصري للخروج سياسياً وإعلامياً في المواجهات الحدودية مع إثيوبيا، زار وزير الري المصري محمد عبد العاطي، الخرطوم، أمس الخميس، على رأس وفد فني للتشاور مع وزير الري السوداني ياسر عباس ومسؤولين آخرين حول البدائل المتاحة والمقبولة للبلدين لحلحلة الأزمة الحالية المعطلة للمفاوضات مع أديس أبابا. ويأتي ذلك بالتزامن مع زيارة عضو مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فيما التقى الكباشي كذلك عدداً من القيادات العسكرية والاستخباراتية المصرية.

وقال مصدر دبلوماسي مصري، لـ«العربي الجديد»، إنّ مجلس السيادة والقاهرة يتداولان حالياً بشأن فرص دخول دول عربية وخليجية على خط الوساطة لحل أزمة سد النهضة مع إثيوبيا بعد تلقيهما عدة عروض في هذا الإطار، في اتصالات سابقة، لكن تحقيق تقدم في هذا السياق متوقف على «وقف الاستفزازات الإثيوبية الأخيرة في منطقة القضارف شرق السودان». وقالت مصادر في وزارة الري المصرية إنّ زيارة عبد العاطي جاءت بتعليمات من السيسي ومدير المخابرات العامة عباس كامل، لبحث تقريب وجهات النظر الفنية بين البلدين، استعداداً لتحرك مشترك لتدويل القضية، ورفع شكوى لمجلس الأمن ضد إثيوبيا. ومن ناحية أخرى، للتداول في أوجه الخلاف بين البلدين حول الإجراءات الممكن قبولها لدفع عجلة التفاوض على المسار الأفريقي، خصوصاً في ظل اعتراض مصر على توسيع الاعتماد على خبراء الاتحاد الأفريقي على العكس من موقف السودان، وأضافت المصادر أنّ الزيارة تناولت بحث متطلبات معينة ترغب القاهرة في إدراجها ضمن البيانات الفنية الجديدة اللازمة لدعم أي خطوة تتخذها مصر على الصعيد الدولي، لا سيما على مستوى مدى الضرر المحتمل وقوعه على السودان حال إصرار إثيوبيا على التحكم المنفرد في السد.

وإلى جانب سد النهضة، تناولت الزيارة إمكانية تقديم مصر مساعدات للسودان لتحسين جودة مرافقه المائية وشبكة الري والتصريف على ضوء التجربة المصرية الجارية حالياً في مشروع تبطين الترع ورفع كفاءة المجاري المائية في المناطق الريفية، وذلك استجابة لطلبات سبق وقدمتها الخرطوم بعد الفيضان المدمر الذي تعرضت له البلاد الصيف الماضي. وفي الخريف الماضي، اتسعت الخلافات بين القاهرة والخرطوم في ملف سد النهضة، على النقيض من التقارب الواضح في العديد من المجالات الأخرى، لا سيما العسكرية والاستخباراتية والأمنية، نظراً لاعتراض مصر على اللهجة والنهج اللذين يستخدمهما المفاوضون السودانيون في ملف السد، وميلهم الواضح للجانب الإثيوبي في بعض المواضيع الفنية، وعدم تحميل أديس أبابا أي مسؤولية على تأخر المفاوضات والمشاكل المختلفة منذ إفشال مفاوضات واشنطن في فبراير الماضي.

وسبق أن قالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، إن أعضاء عسكريين في مجلس السيادة السوداني أبلغوا مسؤولين استخباراتيين وبلوماسيين في القاهرة، أنهم يعترضون على الطريقة التي تدير بها حكومة عبدالله حمدوك الملف، لكنهم في الوقت نفسه، ووفقاً لتوازنات القوى حالياً داخل النظام السوداني، عاجزون عن اتخاذ خطوات جذرية للتغيير. كما أنّ المسؤولين الفنيين السودانيين لديهم مخاوف عميقة بشأن لعب العسكريين والسياسيين دوراً لصالح مصر أو إثيوبيا على حساب المصالح السودانية الأصيلة في القضية، وبالتالي فهم يبادرون باتخاذ مواقف تعبر عن هذه المصالح وحدها. لكن المصادر رجحت، في الوقت نفسه، أن تكون هذه الوضعية «تلقى ترحيباً غير معلن من جانب بعض الأعضاء العسكريين في مجلس السيادة» لاستغلالها مطالبة مصر بتقديم المزيد إلى شقيقتها الجنوبية، خصوصاً أن المسؤولين العسكريين السودانيين طلبوا من مصر تكثيف التواصل على الصعيدين الفني والدبلوماسي مع الخرطوم للوصول من جديد إلى أرضية مشتركة.

وعلى المستوى الفني، تولي مصر اهتماماً كبيراً بفكرة الربط بين السدود وكمية التدفق السنوية ونوعية المياه والتصرفات التي ستجرى على هذه السدود، في حين يهتم السودانيون في المقام الأول بضرورة وضع برنامج واضح للملء المستمر والدائم للسد، وبحجم التدفق اليومي من السد، والذي سيصل إلى سد الروصيرص، حتى لا تتأثر السلامة الإنشائية للأخير، إذ تتمسك الخرطوم بأن يكون التغير في حدود 250 مليون متر مكعب وتقترح أديس أبابا 350 مليوناً.

> تداول بشأن فرص دخول دول غربية وخليجية على خط الوساطة

عملية مركبة تستهدف عناصر «مينوسما»

تصاعد العنف في مالي

تصاعدت هجمات المسلحين في مالي، وذلك في الوقت الذي تبذل فيه الأمم المتحدة جهوداً لتطبيق خريطة طريق تقود البلاد إلى الانتخابات

بعد أيام من سقوط جنود فرنسيين قتلى، تعرضت قوة تابعة للأمم المتحدة إلى هجوم مركب، بعبوات وأسلحة، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى شمال مالي، التي بدأت الاستعدادات فيها لإجراء انتخابات، لإيجاد قيادة جديدة بديلة عن الحكومة المؤقتة التي عينها المجلس العسكري، تحت ضغط دولي.

وقتل أربعة من عناصر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأصيب خمسة، أمس الأول، في شمال مالي، قبل ساعات من تعبير مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى البلاد محمد صالح النظيف عن تفاؤل حذر بأن خريطة طريق جديدة ستقود الدولة المضطربة إلى انتخابات في مارس/ آذار 2022.

وذكرت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي (مينوسما)، في بيان أمس الخميس، أن مركبة لقوات حفظ السلام اصطدمت بعبوة ناسفة، ثم تعرض الجنود لهجوم شنه مسلحون مجهولون في منطقة تمبكتو. وأعلنت أن الانفجار والهجوم وقعا خلال عملية أمنية على طول محور دوينتزا وتمبكتو، على بعد 20 كيلومتراً شمالي مدينة بامابارا ماودي. وأضافت أن المهاجمين فروا من المكان بعد الهجوم. وتنشط في المنطقة جماعات تتبع إلى تنظيمي «القاعدة» و«داعش». وقال رئيس أركان جيش ساحل العاج الجنرال لاسينا دومبيا إن القتلى من قوات حفظ السلام كانوا من بلاده، وتعرضوا لهجوم من قبل متطرفين. وتوجد بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي منذ 2013، بعد سيطرة متطرفين على بلدات رئيسية في الشمال. وأدت عملية عسكرية، بقيادة فرنسا، إلى طرد المتمردين، لكن المسلحين أعادوا تجميع صفوفهم منذ ذلك الحين في المناطق الريفية ووسعوا نفوذهم، مستهدفين الجيش المالي وقوات الأمم المتحدة.

ويأتي الهجوم بعد أيام من نفي وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي التقارير التي أفادت بأن مروحية للجيش الفرنسي قصفت حفل زفاف في قرية بونتي وسط مالي، أخيراً، ما أدى إلى مقتل 100 مدني، بحسب تقارير إعلامية. وكان قتل خمسة جنود فرنسيين، الأسبوع الماضي، في هجومين منفصلين باستخدام عبوات ناسفة، وأصيب ستة جنود آخرين في هجوم ثالث.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوغاريك إن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أكد أن الهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة «قد تشكل جريمة حرب». وأشار إلى أن غوتيريس «يدعو السلطات المالية إلى عدم ادخار أي جهد في تحديد مرتكبي هذا الهجوم وتقديمهم للعدالة».

ووفقاً للأمم المتحدة، قُتل 231 جندياً من قوات حفظ السلام في مالي بسبب حوادث معادية. وتضم «مينوسما» 15 ألفاً من الرجال والنساء، بينهم نحو 12 ألف عسكري. وفي أغسطس/آب الماضي، أطاح المجلس العسكري بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا من السلطة. وتحت ضغط دولي، عين المجلس العسكري حكومة يقودها مدنيون لقيادة البلاد خلال فترة انتقالية مدتها 18 شهراً إلى انتخابات جديدة. وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص محمد صالح النظيف، الذي يرأس بعثة الأمم المتحدة، لمجلس الأمن إن حكومة مالي الانتقالية «أشارت أكثر من مرة إلى أهمية إجراء الانتخابات، وقد تم بالفعل الاستعداد للانتخابات». ولفت إلى أن خريطة الطريق المعدلة حديثاً «قائمة على الإجماع وشاملة تماماً»، ونتيجة للطريقة التي تمت صياغتها «يجب أن نكون متفائلين بحذر». لكنه حذر من أن نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب استكمال الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية، ودعم جميع الفاعلين السياسيين. وبعد خمس سنوات من العمل كمبعوث للأمم المتحدة، بما في ذلك بعض الإحباطات، اعتبر النظيف أن «هذه ستكون فرصة سانحة لن تفوتها مالي».

> أعلنت الأمم المتحدة أنه تم الاستعداد لإجراء الانتخابات

وقال «في الوقت الذي تُبذل فيه كل الجهود لإخراج مالي من المأزق، فإنني أستنكر بشدة تصاعد هذه الهجمات ضد القوات الوطنية والدولية، فضلاً عن السكان المدنيين». وأعرب النظيف ومندوب مالي لدى الأمم المتحدة عيسى كونفورو، عن قلقهما إزاء الوضع الأمني في مالي، لا سيما في المنطقة الوسطى، وكذلك في البلدان المجاورة التي شهدت أيضاً هجمات متكررة. وقال كونفورو، للمجلس، إن عملية الاستقرار «تمر بنقطة حرجة». واعتبر أن «نجاحها يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الوحدة المقدسة لجميع طبقات المجتمع المالي لإنقاذ بلدنا، وأيضاً على جودة الدعم الدولي من حيث إيجاد حل للأزمة». وأضاف «يمكنني أن أؤكد لكم أن السلطات الانتقالية قد تعهدت بوضع الأساس لإعادة بناء مالي».

(أسوشييتد برس، رويترز، الأناضول)

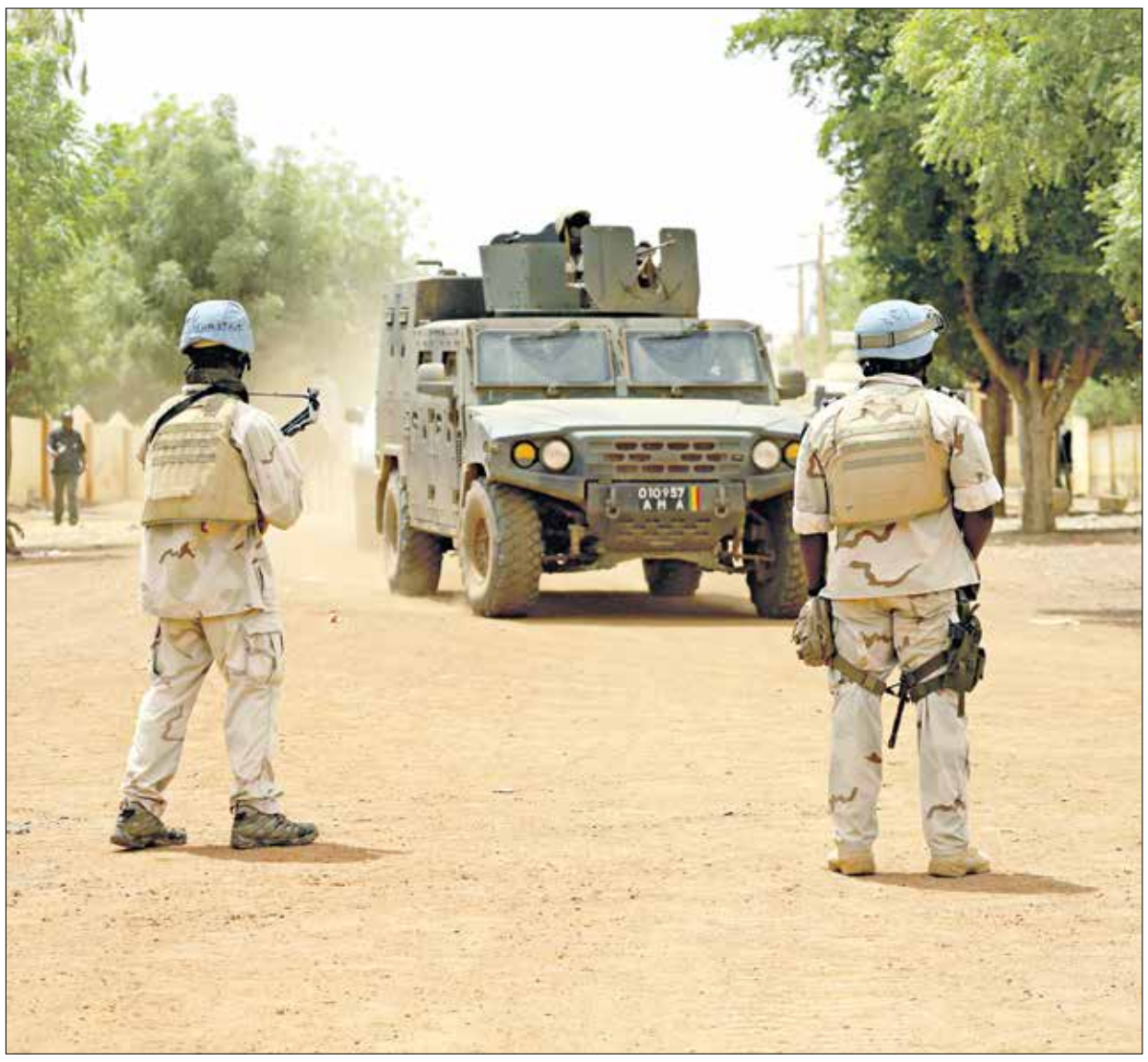
تضم «مينوسما» 12 ألف عسكري (Getty)